ألازمة المالية العالمية وخصخصة الشركات

بحث

مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول

تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال

"التحديات – الفرص –الآفاق"

جامعة الزرقاء الخاصة

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

للفترة 10–11 نوفمبر 2009

خديجة جمعة الزويني

مدرسة/ قسم المحاسبة

الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

العراق/ بغداد

أ.د. حسن عبد الكريم سلوم

أستاذ / قسم المحاسبة

الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

العراق/ بغداد

المقدمة

شهد العالم قبل أكثر من عام انهيارات مالية واسعة لم يشهد لها العالم مثيل ، والتي تسببت في أزمة مالية لازالت تداعياتها لحد ألان وامتدت أثارها لتشمل الدول الرأسمالية الكبرى، ودول شرق أسيا والدول النامية أيضاً.

وان ما حدث عام 2007 للمؤسسات المالية العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية كانت بسبب الممارسات الخاطئة التي مورست داخل المؤسسات المالية والتي لم يتم تداركها ألا مؤخراً بعد أن امتد تأثيرها إلى دول العالم الأخرى، أن ما حصل لهذه المؤسسات يثبت هشاشة النظام القائمة علية هذه المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك أن ما حدث للعالم من جراء هذه ألازمة دمر ما نادت به كبرى الدول الرأسمالية منذ أواخر الثمانينات من أصلاح اقتصادي وحرية السوق وخصخصة الشركات ، حيث جعل العالم يشكك بهذا النظام الاقتصادي وقدرته على إدارة الاقتصاد والتنمية .

مما حدا بالحكومة الأمريكية أن تتدخل بسرعة ووضع خطة انقاذ لهذه المؤسسات، وان ذلك يرجع بنا إلى فلسفة السوق الحرة التي ينادي بها الرأسماليون والتي تقوم على فكرة عدم تدخل الدولة بأي شكل من الإشكال في الأسواق ويجب أن يكون تدخل الدولة محدد ومحدود، وان السوق هو الذي ينظم نفسه من دون تدخل الدولة من خلال قوى خفية كما يرى ادم سميث . وقد كان اقوي صعود لهذه الفكرة في بداية القرن التاسع عشر ولكن كانت نتائجه بحصول أزمة الكساد الكبير 1929 والتي أدت إلى حربين عالمية. وبعد هذه ألازمة تحولت الفكرة على يد كنز وأصبح تدخل الدولة ضروري لحفز الاقتصاد من خلال الدعم الاجتماعي للناس.

وفي أواخر السبعينات لمع نجم الرأسمالية من جديد من خلال ظهور الخصخصة التي بدأت في أمريكا أولا ثم بريطانيا، حيث قامت بريطانيا بانتهاج برنامج شامل لتحويل المشروعات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص وبعد أن أحرزت هذه التجربة بعضاً من النجاح بدأت تطبيق هذه السياسة في العديد من الدول المتقدمة والنامية .

وقد كان السبب في انتشار هذه السياسة هي العولمة الاقتصادية (الرأسمالية) أذا صح القول ،حيث بدأت الكثير من الدول تتبنى سياسة الخصخصة وبذلك اتجه العالم إلى الرأسمالية

وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد حيث ساعد ذلك إلى هيمنة الشركات الكبرى علـى الاقتـصاد العالمي لما لها من قدرة مالية على شراء شركات القطاع العام.

ويلاحظ أن ما حدث ويحدث يعيدنا إلى الوراء حيث ما حدث فـي العـشرينات مـن القرن الماضي بسبب الرأسمالية وأفكارها رجع وأعاد نفسه من جديد بأزمة مالية عالميـة لـم يشهد لها العالم مثيل بحدتها ، وقد قامت الحكومات بالتدخل في حلها بشراء الـديون المتعثـرة مقابل حصة في رأس المال ، والتأميم ومنح المساعدات والدمج وغيرها.

أن ما حدث جعل الدول تشكك بالنظام الرأسمالي وقدرته في أدارة دفة الاقتصاد حيث أثبتت عدم تدخل الدولة في التنظيم وان وجود يد خفيه تنضم هذا السوق الكبير أصبحت فكـرة خاطئة. ولو أن البعض لازال يدافع عن الرأسمالية ويقول أنهـا مجـرد أزمـة عـابره وان الرأسمالية طالما تعرضت لازمات وتخطتها .

لذا كان على الدول وخاصة الدول الإسلامية أن تعيد النظر بأنظمتها الاقتـصادية وان تعمل على أيجاد نظام اقتصادي كفوء بدل الأنظمة الاقتـصادية المـستوردة نظـام لا يتـأثر بالأزمات .

منهجية البحث

1. مشكلة البحث:-

عملت الكثير من الدول على تطبيق سياسات اقتصادية مختلفة لغرض إنعاش اقتصادياتها من أصلاح اقتصادي إلى خصخصة شركات القطاع العام ، الأمر الـذي أدى أزمـة ماليـة عالمية دمرت المؤسسات المالية العالمية ثم انتقلت إلى القطاعات الأخرى صناعية تجاريـة خدمية.

لذا جاء هذا البحث ليجيب على التساؤل التالي

هل بإمكان الدول وخاصة الدول النامية أيجاد نظام اقتصادي لا يتأثر بالأزمات وان طالته ألازمات قادر أن يتخطاها بسهولة .

2. هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان ما يلي

- ❖مفهوم وأهداف الخصخصة ومبرراتها وتأثيراتها.
- ❖مفهوم ألازمة المالية العالمية ومراحل اندلاعها.
- ❖أسباب ألازمة المالية وتأثيراتها وتداعياتها.
- ❖مفهوم نظام الاقتصاد الإسلامي

3. أهمية البحث

تتحدد أهمية البحث من محاولته لبيان أهمية النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يستمد تعاليمه من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وكيف أن عملية تطبيقه بصورة صحيحة قادر أن يتخطى اكبر ألازمات وأشدها. وكيف انه نظام قادر أن يحقق التنمية الاقتصادية والرفاه والخير للمجتمع وإفراده. على خلاف الأنظمة الأخرى ومنها الرأسمالية التي تسببت بالكثير من ألازمات وخاصة ألازمة مالية العالمية الأخيرة التي طال تأثيرها الكثير من الدول وتسببت خسائر لمختلف القطاعات الاقتصادية، وإيقاف برامج الإصلاح الاقتصادي ومنها الخصخصة.

4. فرضية البحث

يستند البحث إلى الفرضيات التالية :

- ❖ أن الأزمة المالية العالمية أثرت على عملية خصخصة الشركات في الكثير من الدول.
- ❖ أن ألازمة المالية العالمية جعلت الجميع يشكك بالنظام الرأسمالي وقدرته على تخطي ألازمات.
- ❖ أن النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية قادر أن يتجنب ألازمات.

المبحث الأول

مفهوم خصخصة الشركات

(1-1) جذور ومفهوم الخصخصة

لم تكن دعاوي تدخل أو عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية التي صبغت الفكر الاقتصادي والوقائع والأحداث التاريخية الاقتصادية منذ القرن السادس عشر وحتى نهايات القرن الماضي، دعاوي متناقصة أو غير منسقة مع الواقع واحتياجاته الضرورية، بل كانت استجابة متناسبة مع التطور المرحلي للنظام الرأسمالي، هذا التطور الذي كان يملي ويحدد مجالات ومديات ومستويات التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

أن المناداة بتحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي من قبل رواد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان موقفاً طبيعياً متناسباً مع مرحلة التطور الرأسمالي حينئذ، أما الدعوة المغايرة التي لحقتها على يد (كينز) القائمة على أساس ضرورة التدخل الحكومي واتساع دائرة هذا التدخل فقد كانت ضرورية ولازمة للتخلص من أزمة الكساد الكبيرة التي شهدها النظام الرأسمالي (1929 – 1932) ومن خلال مساهمة الحكومة في تنشيط جانب الطلب الكلي بشقية الاستهلاكي والاستثماري للتأثير ايجابياً في حجم الناتج والدخل القومي (الشمري، والمهداوي، 1994، 3)، وقد سيطرت الفلسفة الكنزية فكراً وتطبيقاً على اقتصاديات الدول الرأسمالية خلال الفترة التي امتدت ما بين الحرب العالمية الثانية ونهاية الستينيات حيث عرفت اقتصاديات هذه الدول حالة الانتعاش ومع مطلع السبعينات من القرن العشرين (نواري، 2001، 34)، وبسبب ما عانته الدولة الصناعية ولأول مرة في تاريخها الاقتصادي من ظاهرة التضخم الركودي وقد كانت الصيغة النظرية للعمل على حل هذا الوضع، الجديد من جمود الإنتاج والتضخم هي نظريات جانب العرض (supply side) بزعامة رائدها (مليتون فريد مان M.fredmain) واعتبارها النظرية الكينزية عاجزة تماماً(القريشي، 1999، 35) . والحجة في ذلك أن الفلسفة الكنزية قد أدت إلى:

أ- زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الأمر الذي نتج عنه وضع الكثير من القيود والضوابط على الحرية الفردية.

ب-زيادة حجم القطاع العام وزيادة الأنفاق الحكومي، ترتب عنه عجز في الموازنة العامة.

وترى "نظريات جانب العرض"، بأن الرأسمالية كنظام يقوم على الحرية، كفيلة بأن تصحح أخطاءها بنفسها شريطة تحجيم سلطة الدولة الاقتصادية وتدخلها في النشاط الاقتصادي معتبراً هذا التيار ان نمو مشاريع القطاع العام سبباُ في تقليل من كفاءة تخصيص الموارد (نواري،2001، 35).

ولقد حظيت فكرة "نظريات جانب العرض" بالقبول والنجاح على الصعيدين الفكري والعملي حيث تبنتها أولاً حكومات بعض الدول الرأسمالية في برنامجها الاقتصادي (Graiffiths & Wall, 1998, 88).

وفي عام 1969 بدأ استخدام الخصخصة كسياسة اقتصادية أو وسيلة عملية لأحداث تحول مبرمج في اقتصاديات الدول في الولايات المتحدة الأمريكية ثم بعد ذلك تبعتها بريطانيا في هذا النهج من الشمول بنمو القطاع الخاص (القريشي، 1999، 38)، حيث مع حلول عقد الثمانينات ازداد الترويج لدعوة الخصخصة من قبل نظريات جانب العرض في سبيل تمجيد دور القطاع الخاص والعودة إلى سياسة الحرية الاقتصادية (Griffiths & Wall, 1998,188).

ومن ذلك يمكن القول أن للخصخصة تعاريف عديدة مختلفة من حيث المعنى لكنها تنصب في مضمون واحد وهو نقل الملكية ومن هذه التعاريف، تعريف ستيف هانكي للخصخصة على أنها نقل الأصول وأعمال الخدمة العامة من أيدي القطاع العام إلى الخاص، ومن ثم فأنها تشمل أنشطة تتراوح بين بيع مشروعات مملوكة للدولة، إلى التملك من بعض الخدمات العامة ليقوم بها متعاقدون خاصون (هانكي، 1990، 13).

وقد عرفت أيضاً على أنها تحويل الملكية العام إلى القطاع الخاص، إدارةً أو إيجاراً أو مشاركة أو بيعاً وشراء في ما يتبع الدولة أو ينهض به أو تهيمن عليه، في القطاعات الاقتصادية المختلفة أو في مجال الخدمات العامة (العبد الله، 1999، 47).حيث نلاحظ انه تم التوسع في هذا التعريف بذكر بعض أساليب الخصخصة التي منها البيع والإيجار والإدارة والمشاركة. وقد عرف Aktan في دراسة له حول نظرية الخصخصة بأن الخصخصة يقصد بها التحرر من القيود التي تتعلق بالكفاءة في منشآت القطاع العام وتحويلها إلى حوافز القطاع الخاص وقد يقصد بالخصخصة تغيير العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص. والمعنى المتداول بشكل واسع للخصخصة هو بيع أصول Assets المشروعات التابعة للقطاع العام وأسهمها

إلى الأفراد (سواء كان البيع كلياً أو جزئياً). ألا أن هذا المفهوم ضيقاً، فالمفهوم الشامل يشير إلى قيود على دور الحكومة أو بعض سياستها وذلك لزيادة دور قوى السوق Market Forces أو تقوية اقتصاد السوق Free Market Economy (الاسكوا ،1999، 4).

وكما يرى آخرون أنها عملية تحويل الأصول من ألدوله إلى القطاع الخاص تقترن بعملية جذرية لإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية وإعادة هيكلة الإطار المؤسسي القائم الذي تجري فيه عملية الإنتاج والأخذ بأساليب جديدة لإدارة الشركات متحررة من اشد أنواع التدخل السياسي ضرراً (آل ياسين، 2001، 3-4). وعليه يمكن القول أن الخصخصة اكتسبت أهمية متزايدة في الفترة الأخيرة باعتباره يمثل اتجاها اقتصادياً جديداً بهدف ترشيد الإنفاق وتعزيز الإنتاجية وكفاءة الأداء (العاني، 1995، 5) ، حيث يقوم على دعوة الدولة إلى التخلي عن القطاع العام للسلع والخدمات التي يمكن تسويقها إلى القطاع الخاص، وبذلك يشكل احد المكونات الرئيسة لسياسة التحرير الاقتصادية Ecomomic Liberalization (عيسى، 1999، 494) .ولذلك يرى أنصار نقل الملكية على أنها وسيلة لزيادة الإنتاج وتحسين الجودة وخفض تكلفة الوحدة المنتجة وينعش المبادرة الخاصة والأسواق باعتبارهما أنجح طريق للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية (غافل، 1998، 117).

وبذلك يمكن القول أن الخصخصة سياسة تنتهجها الدولة بهدف تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية وتتخذ هذه السياسة أشكال وأساليب متعددة والتي ينبغي أن تتوفر لها البيئة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة، والخصخصة أيضا تمثل الدعوة إلى العودة بتفعيل دور القطاع الخاص وان هذه الدعوة لا تعني تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي وإنما الدعوة لتغيير شكل هذا التدخل.

(1-2) أهداف الخصخصة

تتعدد أهداف الخصخصة وتتنوع بين دولة وأخرى، ويعتبر الهدف الذي ينشده برنامج الخصخصة الأساس لنجاح البرنامج، وأي غموض في تحديد الهدف هو شهادة مسبقة لفشل البرنامج (المتوكل، 2001، 2) لذلك يمكن تحديد الأهداف في أربعة مجموعات رئيسة:-

<u>**أ-الأهداف الاقتصادية:**</u>

- (unctad, 1995, 2), (ESCWA, 1997, 3) و (العبد الله، 1999، 36).

1-تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية لتعزيز النمو الاقتصادي والمنافسة.

2-تحويل الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد سوقي على أســاس المنافــسة وحريــة التجارة وحركة رأس المال والعمل.

3-تحرير التجارة وحرية رؤوس الأموال والأيدي العاملة.

4-أعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وانسحاب الدولة تــدريجيا مــن بعــض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبــادرات الخاصــة عــن طريــق تــشجيع الاستثمار الخاص.

ب-الأهداف المالية:-

1-من الأهداف المهمة هو تخفيض من أعباء الموازنة العامة المتمثلة في الإسراف المستمر للموازنة العامة في صورة دعم مستمر ومتزايد للمشروعات العامــة والخاســرة عــن طريق تقديم المنح والمساعدات.

2-زيادة إيرادات الدولة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الــشركات بعــد خصخصتها (المتوكل، 2001، 2).

3-تخفيض الدين العام وتخفيض الأعباء المالية المستمرة والمرتبطة بخدمات الــدين العــام. (موسى، 2004 ،3).

4-امتصاص جزء من السيولة المتداولة التي تقود إلى التــضخم النقــدي بتحويلهــا إلــى موجودات ثابتة يتقاسم الإفراد ملكيتها في حين يعود جزء من الكتلة النقدية إلى الدولــة لتغطية أنفاقها الجاري والاستثماري. (حويش، 1994 ،7).

5-تنمية وتنشيط أسواق رؤوس الأموال (بورصة الأوراق المالية) التي لم تكن سائدة فــي ظل هيمنة القطاع العام أو نظام التخطيط المركزي الذي أغلق البورصات المالية أو قيد أعمالها بشكل عام (الرومي، 1999، 179).

6-تعزيز انسيابية الاستثمار الأجنبي FDI لغلق فجوة الاستثمار بــين الادخــار الــوطني وحصص الاستثمار وان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى زيــادة انــسيابية المصادر المالية لغرض فتح أسواق جديدة، زيادة فرص العمل، وضع تكنولوجيا جديــدة والتي سوف يكون لها تأثير ايجابي على القطاع التجاري وعلــى النمــو الاقتــصادي (ESCWA, 2002,9)

ج-الأهداف السياسية:-

1-الحد من فرص ممارسة الفساد واستغلال المال العام من قبل المسؤولين الحكوميين والسياسيين وإدارة المنشأة.

2-أعادة الملكيات والأصول إلى القطاع الخاص التي سبق أن أممت يؤدي إلى مصالحة وطنية وزيادة الثقة بسياسة الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص (السيناني، 1996، 22-23).

3-يتضمن النظام الرأسمالي توفير الديمقراطية الليبرالية في الحقل السياسي ورفع القيود عن المواطنين والشعور بالمشاركة في صنع القرارات عن طريق إشاعة أجواء الحرية والمناقشات وتقليص دور السلطات البوليسية والسلطوية وإنهاء الضغوط على الحريات الشخصية وتحقيق العدالة الاجتماعية (حويش، 1994، 8).

د-الأهداف الاجتماعية

1-رفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية نتيجة الموارد التي تحقق من رفع كفاءة الأداء ومن زيادة الإنتاج.

2-معالجة القضايا الإدارية لعلاقة الأجهزة الحكومية بالأفراد ففي المجتمع الديمقراطي وفي ظل الانفتاح الاقتصادي تكون الأجهزة الحكومية في خدمة الأفراد وتتحول هذه الأجهزة إلى حكومة قوانين وليست حكومة أفراد وبذلك تمنع المؤسسات السياسية من الاعتداء والتجاوز على الحياة الخاصة للمواطن أو الانتقاص من حقوقه ومن الأهداف الاجتماعية الأخرى للخصخصة هي توسيع وتنويع قاعدة الملكية بهدف زيادة المنافسة من خلال تشجيع القطاع الخاص على الدخول في كافة المجالات الاقتصادية وتؤدي هذه المنافسة إلى حصول المجتمع على السلع والخدمات بجودة أعلى وأسعار اقل (عثمان، 2003، 43-44).

(1-3) مبررات الخصخصة

لقد طبقت الخصخصة في اقتصاديات بعض الدول الرأسمالية في نهاية السبعينات من القرن الماضي ثم اتبعتها دول أخرى اشتراكية ونامية في تطبيق هذا المفهوم استجابة للتطور الذي شهده النظام الرأسمالي العالمي.

وهناك أسباب أو مبررات دعت إلى تطبيق مفهوم الخصخصة في الدول منها (الشمري والمهداوي، 1994، 10) ،(غافل، 1998، 126)، (طاقة، 2001، 67) ،(علي، 1979، 54 – 55):-

1- النزعة البيروقراطية المصاحبة لأداء القطاع العام، والتي تترك أثارها على مستوى الخدمات وكفاءة الأداء في الوقت والكمية والنوعية.
2- ضخامة الأجهزة والمؤسسات التي يحتضنها القطاع العام مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الخدمات العامة والسلع التي تنتجها في ظل غياب فرص المنافسة التي تستند أليها آلية السوق وفقدان المعايير الاقتصادية لتقييم أداء المشروعات الحكومية، وغياب نظم المحاسبة على تكاليف أداء الخدمات العامة والسلع التي ينتجها القطاع العام في أكثر الأحيان.
3- انخفاض الإنتاجية وتدنيها عن المستويات المقبولة.
4- عدم ارتباط الكلفة الاقتصادية الحقيقية للخدمات والسلع التي ينتجها القطاع العام، مع أسعار بيعها في السوق بحكم الاعتبارات الاجتماعية التي تكمن وراء أنتاج وتوفير هذه السلع والخدمات من قبل الحكومة.
5- عدم كفاءة الملاكات الفنية المؤهلة من العمال والاختصاصين بحيث يقلل ذلك مردودات التوظيفات المالية الجديدة بالمقارنة مع المعايير الدولية ،أن عدم توفر الموارد البشرية الكفوءة يقلل من أهمية امتلاك رأس المال أن لم يؤد إلى أعادة الاستفادة منه. وغالباً ما يكون نقص الملاكات الفنية سبباً في عرقلة تحقيق برامج الاستثمارات كما يشير خبراء الأمم المتحدة.
6- تعذر استخدام الموارد الداخلية وكذلك القروض الأجنبية المخصصة للاستثمارات بسبب عدم توفر برامج ومشاريع مدروسة جيداً.
7- النزوع العالمي المعاصر إلى التحول عن التركيز على القطاع العام صوب القطاع الخاص، جزء من برامج التصحيح الهيكلي، إذ أن الخصخصة أصبحت ظاهرة اقتصادية ضاغطة، تعدت نطاق الفكر واختيار الأنساق الاقتصادية والاجتماعية.
8- بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتل الشيوعية المتمثلة بحلف وأرشو انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم كقوة عسكرية واقتصادية وسياسية وأصبح الدولار العملة الوحيدة التي تتحكم بالاقتصاد العالمي، وبدأت الولايات المتحدة بفرض نظامها الرأسمالي على العالم دون هوادة.
9- ظهور شركات متعددة الجنسيات، حيث اخذ التركز الرأسمالي بعداً جديداً تجاوزته حدود الدول المتنافسة ومناطق نفوذها التقليدية. حيث أن الرأسمالية قد تحولت من

الرأسمالية القومية حيث تمارس نشاطها داخل أطار الدولة القومية إلى رأسمالية تمارس نشاطها خارج حدودها وتتجاوز كل الحدود القومية.

(1-4) أساليب وإشكال الخصخصة

هناك العديد من أساليب الخصخصة المستخدمة من قبل الدول لتطبيق عملية الخصخصة، ولكن هناك تباين في الأساليب المستخدمة من دولة لأخرى. ويرجع السبب في ذلك إلى سياسة الدولة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول المطبقة لعملية الخصخصة فقد يفضل بعض الدول البيع المباشر لمؤسساتها بينما يفضل البعض الأخر أسلوب غير ذلك وفيما يلي استعراض لأساليب الخصخصة.

أ-خصخصة الملكية.

تتم إجراءات خصخصة الملكية بعقد صفقات مالية يتم بموجبها بيع تلك الأصول العامة أو جزء منها، وتحويل ملكيته إلى القطاع الخاص وذلك بمبادلة أصول عينية بأصول نقدية. هذه الإجراءات تحققت بأتباع عدة وسائل فنية حسب ظروف الشركة الخاضعة للخصخصة وظروف البلد.

ب-خصخصة الإدارة

تتم إجراءات خصخصة الإدارة بعقد صفقات مالية يمنح بموجبها القطاع الخاص حق أدارة شركات القطاع العام بموجب عقد لفترة محددة. وبهذه الطريقة تطبق الخصخصة على الإدارة وليس الملكية. وذلك مقابل مدفوعات مالية تمنح للجهة الخاصة من الحكومة أو المستفيدين من الخدمات المقدمة في حالة أسلوب التعاقد، أو مدفوعات يدفعها القطاع الخاص كبدل أيجار مقابل أدارة بعض النشاطات على أساس عقود، ناهيك عن بروز وسيلة فنية أخرى تتمثل بمشاركة القطاعين العام والخاص في أدارة بعض المشاريع.

ج-خصخصة الإجراءات (التحريرية).

يتميز هذا الشكل من الخصخصة بأنه ينفذ بتطبيق الحكومة لمجموعة إجراءات لتخفيف الأنظمة وإلغاء الاحتكار أو أصلاح القطاع العام ليعمل وفق آلية السوق وهذه الوسائل لا تتم بصورة صفقات بين القطاع العام والقطاع الخاص كما لا تقابلها مدفوعات مالية بين الطرفين (السامرائي، 1994، 30-39).

(5-1) الآثار المترتبة على عملية الخصخصة

في ظل التطورات الاقتصادية التي شهدها عالمنا في أواخر القــرن الماضـــي ومـــع ظهور الخصخصة كان لابد للدول أن تتكيف مع هذه التطورات الاقتصادية فقد قامت الـــدول المتقدمة بتطبيق هذا المفهوم بشكل واسع ومن ثم اتبعتها في ذلك الدول الناميـــة التـــي شـــهد قطاعها العام الكثير من المشاكل ولكن لم يكن هذا السبب وراء تطبيق هـــذا البرنـــامج وإنمـــا كانت هناك ضغوط فرضت عليهم تطبيق هذا المفهوم من بينها وصفات المؤســـسات الماليـــة العالمية التي وضعت البرامج والوصفات لتطبيق الخصخصة. لذلك مع تطبيقها كان لها أثـــار اجتماعية واقتصادية متباينة كانت السبب وراء ظهور آراء عديدة بين معارض ومؤيد لتطبيق الخصخصة.

لذلك سوف يتم مناقشة هذه الآثار سواء كانت سلبية ام ايجابية حسب وجهات النظر.

(1-5-1) اثر الخصخصة على الادخار والاستثمار

أن للخصخصة اثر ايجابي في زيادة الادخار القومي نتيجة لفتح أبواب الاستثمار أمام المدخرين، فيخف ميلهم للاكتناز ويتحولون إلى الاستثمار المنتج(العبدلله، 1999، 47). حيث تعد الخصخصة محركاً أساسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وذلك نـــاتج عـــن بيـــع أصول المشروعات المملوكة للدولة (كلياً أو جزئياً) إلى القطاع الخاص وفي الـــدول الناميـــة لعبت الخصخصة دوراً هاماً في جذب عدد من المستثمرين الأجانب اما للاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر (Foreign Direct Investment) أو الاســـتثمار غيـــر المباشـــر (Portfolio) (الاستثمار في محفظة الأوراق المالية وهو ما يعني الاستثمار في الأســـهم والـــسندات) فـــي بورصة الأوراق المالية، والتمييز بين هذين النوعين من الاستثمار يعتمد بدرجة ما على ملكية المستثمر في الشركات التي تم تحويلها إلى قطاع خاص.بالنسبة للاستثمار الأجنبي وعلاقتـــه بالخصخصة في الدول النامية، فانه في خلال الفترة 1988-1995، كانت مساهمة الاستثمار الأجنبي بنحو 43% من إجمالي العائد من الخصخصة، وكانت نسبة الاستثمار المباشر نحـــو 80% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية والباقي من الاستثمار غير المباشر.

ويوضح الجدول رقم (1) قيمة العائد من الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للخصخصة في عدد من الدول النامية في العالم مقارنة ببعض الدول العربيـــة، ويلاحـــظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل نحو 36.2% من إجمالي عائد الخصخصة في الدول النامية، ويتفاوت بين دولة وأخرى ففي بعض الدول مثل المجر والصين بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من عائد الخصخصة نحو 88.3% و 75.2% على التوالي، بينما في الهنـــد، مـــثلا،

كانت النسبة ضئيلة جدا، وهي 1.6% وفي خمسة دول عربية لم تجتذب الخصخصة أجنبياً سوى في دولتين هما مصر والمغرب، حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لعائد الخصخصة فيها نحو 31.5% و 28.7% على التوالي، وفي كل من البحرين والأردن وعُمان لم يكن هناك أي جذب لاستثمارات أجنبية مباشرة ناتجة عن الخصخصة.

جدول رقم (1)

يوضح قيمة العائد من الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1988-1995

الدولة	عائد الخصخصة (مليون دولار)	عدد عمليات الخصخصة	الاستثمار الأجنبي المباشر من الخصخصة (مليون دولار)	نسبة الاستثمار الأجنبي من الخصخصة (النسبة المئوية)
الأرجنتين	18355	131	8720	47.5
الصين	7033	89	5292	75.2
المجر	7957	207	7027	88.3
الهند	5205	62	85	1.6
اندونيسيا	4014	15	1617	60.3
بيرو	4458	90	3209	72.0
الفلبين	3417	82	1080	31.6
تركيا	3081	145	784	25.4
فنزويلا	2510	59	1536	61.2
البحرين	10	1	0	0
مصر	679	23	214	31.5
الاردن	15	1	0	0
المغرب	860	45	247	28.7
عمان	55	6	0	0
الإجمالي	131048	3793	47456	36.2

المصدر: (الاسكوا،1999، 29)

أن البيانات السابقة ربما تكون قد تغيرت الآن خاصة في بعض الدول العربية مثل مصر والمغرب حيث زادت عمليات الخصخصة وارتفع العائد منها كثيراً، ولكنها تعطي مؤشراً جيداً عن مدى نجاح الخصخصة في جذب استثمارات أجنبية مباشرة في العديد من الدول مثل الأرجنتين والصين والمجر واندونيسيا وبيرو وفنزويلا، وان كان ذلك يعتمد على نوعية الشركات او المشروعات التي تمت خصخصتها، وحجمها ومدى أهميتها في البنيان

الاقتصادي، والطلب على منتجاتها في الأسواق المحلية والدولية (الاسكوا، 1999، 28-29).

(1-5-2) اثر الخصخصة على العمالة

يعتبر الخوف من فقد الوظائف والبطالة من المشاكل التي تخلق الحواجز في مواجهة نقل الملكية العامة للقطاع الخاص، حيث تميل مشروعات القطاع العام إلى تكديس عاملين أكثر مما ينبغي، ويرى رُؤساء الهيآت والإدارات في اغلب الأحوال أن مهمتهم هو توفير العمالة بدل تقديم الخدمة العينية بأكثر الوسائل فعالية بالنسبة للتكاليف.

ومع ذلك فانه عندما يقترح التحول من القطاع العام إلى الخاص فان الخوف من خلق بطالة يمكن ان يشكل حاجزاً أساسيا هاماً (هانكي، 1990، 44). وعلى الرغم من الأهداف التي تهدف أليها الخصخصة فأنها لم تستطع تحقيق التشغيل الكامل أو النسبة الكاملة لقوى العمل البشري (الأطرش، 1989، 28).وهذا يتضح من الجدول رقم (2) حيث يوضح نسبة البطالة في اكبر خمس دول صناعية (1981- 1996) أي منذ المباشرة الدول بعملية الخصخصة . ويمكن القول ان هذه النسب في تزايد مستمر بسبب ما يتعرض له العالم من أزمات اقتصادية تسبب تسريح الكثير من العاملين.

جدول رقم (2)

نسبة البطالة في اكبر خمسة دول صناعية (1981-1996)

السنة / البلدان	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1990	1992	1994	1996
بريطانيا	8.5	9.9	10.8	11.0	11.2	11.3	10.2	8.2	5.8	9.9	9.2	7.9
الولايات المتحدة	7.6	9.8	9.6	7.5	7.2	7	2 ,6	5.5	5.4	7.3	6.1	5.5
فرنسا	7.4	8.1	8.3	9.7	10.2	10.4	10.6	10.3	8.9	10.3	12.3	12.1
ألمانيا	4.9	6.8	8.2	8.1	8.2	7.9	7.9	7.7	4.9	4.6	9.6	10.3
اليابان	2.2	2.4	2.7	2,7	2.6	2.8	2.8	2.5	2.1	2.2	2.9	3.3

المصدر:- (الاطرش، 1989 ،29) و (griffiths & Wall, op .cit,51)

أن عملية الفصل الواسعة النطاق كثيراً ما تكون شرطاً يضعه المستثمرون من القطاع الخاص حينما تكون سرعة البيع عاملاً أساسياً، حيث يتعين على الدولة التفاوض مع نقابات العمال على الفوائد الواجب تقديمها (الاونكتاد، 1993، 17).

إلا انه وبالرغم من ذلك فقد كان هناك عديد من الوسائل لمعالجة قضية العمالة في إطار الخصخصة، فهناك أسلوب تخصيص نسبة من أسهم الشركة العامة تباع إلى العاملين بها بأسعار مخفضة، ففي بلغاريا تم تخصيص 20% من أسهم الشركات لبيعها للعاملين بتخفيض نسبة 50% من قيمة السهم. وهناك أسلوب توزيع السندات على العاملين بالمنشآت وهو ما حدث في العديد من دول أوربا الشرقية، وفي العديد من الدول كانت هناك سياسة أخرى لحماية العمال تمثل في عدم الاستغناء عن العمال لفترة زمنية محددة في بداية تنفيذ برامج الخصخصة كما حدث في اندونيسيا وباكستان، كما تم السماح لإنشاء اتحادات العمال وتمكينهم من شراء أسهم شركة (أو جزء منها) هذا بالإضافة إلى إعادة تدريب العمال لإلحاقهم بوظائف جديدة.

أما في مصر فقد قامت الحكومة بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 1991 ليساهم في خلق فرص عمل جديدة، وأتاحت الدولة للعمال شراء شركات بالكامل أو أسهم في شركات أخرى، وذلك من خلال اتحادات العمال، وقدمت مكافآت مالية مجزية لمن يترك الخدمة مبكراً (الاسكوا، 1999، 32). حيث تعتبر البطالة من اكبر التحديات التي تواجه أسواق العمل سواء العربية أو الأجنبية حيث يشير تقرير صادر عن الأمم المتحدة إلى أن عدد العاطلين في العالم بلغ في العام 1998 نحو 150 مليون عاطل، بينما أشار تقرير صادر عن منظمة العمل العربية إلى أن أعداد العاطلين في الدول العربية بلغ 12 مليون عاطل.

ويختلف هذا المعدل من دولة لأخرى فهو يبلغ أقصاه في اليمن 25%، ثم الجزائر 21%، فالأردن، 19% ثم السودان 17%، وفي المغرب 15%، وفي تونس 12%، وفي مصر 9%، وفي سوريا 8% (www.allayam,nodata,1) .

وبالرغم من الوسائل العديدة التي قدمتها الدول لمعالجة قضية العمالة إلا انه لم يتم حل المشكلة بصورة نهائية في الدول المطبقة للخصخصة، فما زالت هذه المشكلة تشغل بال

الكثيرين في كيفية معالجتها وخاصة وان مشكلة البطالة في تزايد مستمر بالدول وخاصة الدول النامية.

(1-5-3) اثر الخصخصة على المستهلك

أن الأثر على المستهلكين عنصر هام في الحصيلة الاجتماعية للخصخصة فرفاه المستهلك يتأثر بالخصخصة من حيث الأسعار والحصول على امدادت مضمونة ونوعية السلع والخدمات المقدمة من الشركات (الاونكتاد، 1993، 19).

حيث يتوقع بعض مؤيدي الخصخصة تخفيض أسعار السلع والخدمات بالنسبة لجمهور المستهلكين بعد تطبيق هذه السياسة وهذا ناتج عن الزيادة المتوقعة في المنافسة بين الشركات الخاصة التي تعمل في مجال إنتاج السلع والخدمات بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل حجم الإنتاج وفورات الحجم والسعي نحو تخفيض تكاليف الإنتاج والارتقاء بمستوى الإنتاجية علاوة على مدى وجود عدد كبير من الشركات المنتجة لسلع مماثلة ووجود التشريعات التي تمنع الاحتكار وتشجع المنافسة التامة في الأسواق (العاني، 2001، 2003).

ويرى البعض أن السعي الدائم للقطاع الخاص وراء الربح باستمرار سيؤدي غالى ارتفاع الأسعار ونسب التضخم فضلاً عن هدر الموارد الطبيعية واستنزافها لمصلحة الأجيال الحاضرة وعلى حساب الأجيال القادمة مما يؤثر على عملية التنمية المستدامة(البارودي، 2003، 40). وكذلك فان هناك عدد قليل من الدراسات وبعض الأدلة التي تشير إلى إن الخصخصة اثر نافع على المستهلكين، من حيث المبدأ أيضاً ينبغي أن يؤدي وجود إطار تنظيمي ملائم لتعزيز دور المنافسة، حيث ما أمكن، يؤدي ذلك إلى تحسين رفاه المستهلكين بعد الخصخصة (الاونكتاد، 1993، 19).

(1-5-4) اثر الخصخصة على الكفاءة الاقتصادية

يستند مؤيدو الخصخصة في تبريرهم لأثر الخصخصة الايجابي على الكفاءة الاقتصادية على أفضلية الظروف التي يتمتع بها القطاع الخاص في تحقيق مستوى اداء أحسن مقارنة بمستوى اداء مشاريع القطاع العام، (نواري، 2001، 62)، وباستقراء ظروف تشغيل المشروعات العامة في الدول النامية يتضح لنا وجود عدد من المظاهر السلبية أثرت سلباً على مستويات الاداء المتحققة من بينها (عثمان، 2000، 331-332):-

1. ان السياسات الحكومية لا يتم صياغتها لتدعيم استراتيجية معينة للتنمية بل يتم استخدامها غالباً لتدعيم المشروعات المملوكة للدول.

2. ان تقييم المشروعات العامة في غالبية الدول النامية كان يتحقق بدون حسابات حقيقية لتكاليف التشغيل، وايضاً فشل واضعي السياسات في ان يتخذوا الخطوات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب، ومن ثم تراكمت الخسائر المالية وازدادت نسب الطاقات العاملة.
3. في العديد من الدول النامية يتضح ان المشروعات العامة تعمل في بيئة غير تنافسية معزولة عن المنافسة المحلية والأجنبية من خلال أنظمة الإعانات والضرائب الجمركية.
4. أن المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يكون لديهم الدافع للمشاركة الفعالة في برامج التنمية الاقتصادية بسبب المزايا التفضيلية المفرطة التي تنعم بها المشروعات العامة.
5. ان غالبية المشروعات والمؤسسات الحكومية لديها مؤشرات داخلية غير صحيحة راجعة الى عدم الكفاءة الإدارية، وبيروقراطية الإجراءات وعدم كفاءة نظم الحوافز.... الخ. وقد انعكست هذه المظاهر بآثار سلبية معاكسة على قدرة تلك المشروعات على تخفيض تكاليف إنتاجها.
6. ان بيئة اتخاذ القرارات في وحدات القطاع العام بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة تتسم بعدد من الخصائص والسمات التي تؤثر سلباً على الكفاءة الإنتاجية المتحققة داخل هذه الوحدات.

إزاء هذه المظاهر السلبية ولانخفاض الكفاءة الإنتاجية في وحدات القطاع العام ساد الاعتقاد لدى حكومات العديد من الدول النامية (باختلاف الفلسفة الاقتصادية التي تؤمن بها وتباين تقدمها الاقتصادي) بأن القطاع العام بات اكبر مما ينبغي وان تكلفة الاحتفاظ به" بالوضع الراهن" أصبحت مرتفعة على اقتصاديات تلك الدول، فكان لابد من تطبيق الإصلاح الاقتصادي والذي اتخذ مسارات واتجاهات عديدة برز من بينها الخصخصة واعتمدت على هذا الأسلوب العديد من الدول النامية واعتمدته على حد سواء للتخلص من الحجم الزائد للقطاع العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة والكفاءة الإنتاجية بصفة خاصة (عثمان، 2000، 322-343). ومع حالة التفاؤل هذه هناك من يرى ان كون القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام أو ربط الخصخصة برفع كفاءة الأداء لا يوجد لها أي مبرر نظري بل على العكس فأنه من الناحية النظرية ليس لشكل الملكية علاقة تأثير مباشرة على كفاءة الأداء حيث أن كفاءة الأداء ترتبط مباشرة بكفاءة الإدارة بغض النظر عن كون الملكية خاصة او عامة او تعاونية او أي شكل أخر.. ولكي نتوخى العلمية والموضوعية فلا يجوز القول إن كفاءة الإداري في القطاع العام ضعيفة وعلى العكس في القطاع الخاص، فمشكلة الكفاءة هي

مشكلة عامة في البلدان المختلفة فهي موجودة في القطاع العام كما هو الحال في القطاع الخاص وموجودة أيضاً في جميع قطاعات المجتمع. ومن هنا يمكن تفسير وجود العديد من شركات القطاع الخاص تعلن إفلاسها وتغلق أبوابها والسبب هو ضعف كفاءة إدارتها إضافة إلى أسباب أخرى، وفي الوقت نفسه هناك عدد كبير من مؤسسات القطاع العام لم يتم تحويلها إلى القطاع الخاص والسبب كونها تدار من قبل إدارة ناجحة إضافة إلى أسباب أخرى أيضاً، فعلى سبيل المثال شركة رينو ومصانعها في فرنسا بالنسبة للحالة الثانية، وإفلاس حوالي 1000 شركة في اليابان عام 1994 بالنسبة للحالة الأولى (طاقة، 1994، 14).

(1-5-5) اثر الخصخصة على المالية العامة

يرى البعض ان الخصخصة تساهم في تخفيض العجز... فيكون للخصخصة تأثير مزدوج فهي تدر إيرادات عامة من جهة لقاء ثمن بيع المشروعات وهي تخفف العجز بإلغاء بعض أسبابه من جهة أخرى هذان التأثيران يعدان مما يساعد على محاربة التضخم، وذلك بتعبئة ايرادات عامة غير تضخمية من جهة، وتخفيف النفقات العامة غير الكفوءة من جهة ثانية (قحف ، 1999، 90). ويرى البعض الآخر ليست هناك أدلة واضحة وقاطعة على ان الخصخصة تساهم في تخفيف العجز (عيسى، 1999، 498)، كما يلاحظ ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بخصخصة القطاع العام ورغم ذلك يعاني اقتصادها من خلل أساسي تمثل في عجز الميزانية وميزان المدفوعات بأرقام مخيفة ولم تستطع منشآتها التي تعتبر مثالاً للقطاع الخاص النموذجي من معالجة مظاهر الخلل هذه (فرحات، 2003، 72).

لذا يرى البعض أن الخصخصة التي تحتاج إليها في الأقطار العربية هي تلك التي تتناول المؤسسات الإنتاجية التي تتحمل خسارات سنوية تساهم في إبقاء المالية العامة في حالة عجز وكذلك تلك المؤسسات التي تحتاج إلى اعتمادات دعم سنوية من موازنة الدولة. سواء للتشغيل أو لتمويل العمليات الرأسمالية. ولكن معظم التجارب في كثير من الدول الغربية تدل على ان الدول قد احتفظت بالمؤسسات الخاسرة ولم تقم بإصلاحها وبيعها او إقفالها في حال تعذر خصخصتها، وقد تم الاكتفاء في معظم الأحيان بخصخصة المؤسسات الرابحة لسهولة إيجاد مستثمرين من القطاع الخاص لشراء تلك المؤسسات. ولهذا السبب لا يتحسن وضع المالية العامة بشكل ملموس، بل قد يتدهور من جراء فقدان أرباح المؤسسات المخصخصة، مما يزيد من المتاعب الاقتصادية والمالية الإجمالية (قرم، 2004، 4).

(1-5-6) اثر الخصخصة على الدخل والثروة:-

تميل الخصخصة إلى توسيع ملكية الاصوال المنتجة من خلال الإصدار العام للأسهم. وقد أدت عمليات الخصخصة في كثير من البلدان إلى تحسين "الرأسمالية الشعبية" إلى حد بعيد. وعلاوة على ذلك، حالت مشاركة العمال والمديرين في حيازة الأسهم أيضاً إلى زيادة نصيب هاتين الفئتين الاجتماعيتين في ملكية شركاتهما. ورغبة في تحسين حصول العاملين على الائتمان تقدم بعض الدول قروضاً معفاة من الفائدة لغاية سنة واحدة، لتمكين العاملين من شراء الأسهم ويمكن أن يساعد ذلك على تسهيل الحواجز المالية أمام زيادة مشاركة العاملين في عملية الخصخصة، مما يساعد في تحسين توزيع الدخل والثروة (الاونكتاد، 1993، 20). ويرى آخرون انه ليس في جميع الحالات أدت الخصخصة إلى تحسين الدخل والثروة حيث انه من الواضح ان سوء توزيع الثروة والدخل يؤدي إلى توزيع الإنتاج بصورة لا تحقق إشباعاً مرضياً لحاجات المجتمع ففي الوقت الذي يتوافر فيه إنتاج لمساكن فاخرة ولسلع استهلاكية تفاخرية يوجد قسم كبير من الناس غير قادرين، نظراً إلى فقرهم، على إيجاد المأوى اللائق والطعام الكافي وهذه النتيجة لسوء التوزيع هي احد مظاهر الرأسمالية (الاطرش، 1989، 28).

مما سبق يمكن القول هناك تباين في تأثير الخصخصة على اقتصاد الدول فقد تنجح تجربة في دولة معينة في تحقيق الهدف المرجو منها وان ذلك ينعكس على اقتصاد الدولة فيكون لها اثر ايجابي، أو يكون العكس في دولة أخرى فيكون له اثر سلبي. ولذلك يختلف تأثير الخصخصة من دولة إلى أخرى وحتى في داخل الدولة الواحد حيث ان التطبيق الجيد للخصخصة مع توفر كافة متطلبات النجاح يساعد ان يكون للخصخصة اثر ايجابي على اقتصاد الدولة المطبقة للخصخصة.

(1-6) صعوبات وعوائق الخصخصة

ان تطبيق برنامج توسيع قاعدة الملكية الخاصة يواجه بطبيعة الحال بعدة صعوبات تختلف نسبتها في حالة تنفيذ البرنامج في دول نامية عما هي الحال في الدول المتقدمة، وذلك لأسباب عديدة ولكن الصعوبات تبرز بنسبة اكبر في الدول النامية عموماً، والأقطار العربية منها بشكل خاص (الرومي، 1999، 179).وذلك كما يلي:-

1. عدم وضوح سياسات الخصخصة التي يجري الإعلان عنها عادة وثم تنفيذها على سبيل (تقليد) أقطار أخرى في المنطقة أو خارجها أو (محاكاة) لأقطار متقدمة أو (تظاهر) بالإصلاح أو التطوير أمام المجتمع الدولي.

2. الخسائر المتراكمة في بعض منشآت القطاع العام قد جعلت هذه المنشآت مرفوضة او غير جذابة غالباً من قبل المستثمرين الأفراد وخاصة عندما تكون المنشآت المعنية كبيرة الحجم وتتسم بارتفاع معدلات المخاطرة فيها.
3. الإبقاء على الكثير من القوانين والأنظمة والتعليمات المركزية والإقليمية التي تتعلق بنشاطات المنشآت الصناعية المختلفة والتي تقيد غالباً البات الأسواق وحركات الأسعار واتجاهات التخصيص وتقييمات التكاليف الفرضية الخاصة بالموارد والسلع والدخول (معروف، 1994، 9).
4. صعوبة تقدير الأصول الرأسمالية سواء نتيجة انعدام دقة المعلومات المحاسبية أو انعدام شفافية الأسواق في الدول العربية، وذلك لتقدير قيمة هذه الأصول من منظورها الاقتصادي، فضلاً عن ان انعدام هذه الشفافية تؤثر في كفاءة تشغيل المشاريع التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص.
5. تواجه عمليات التحول أطراً قانونية مختلفة وأساليب إجرائية متنوعة يصعب تحديدها والبحث عن أفضليتها لاعتمادها بوصفها إحدى أدوات التغيير الهيكلي في اقتصاد تام، ولا سيما أن هذه الاقتصاديات يسودها قدر كبير من الضبابية في هذا المضمار (النجفي، 2002، 27).
6. إمكانية رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية التي يستهلكها عادة أفراد المجتمع ذوو الدخل المحدود بصورة خاصة وصعوبة تعويض هذا الدعم بوسائل أخرى.
7. حدوث تخفيض في قيمة العملة الوطنية للدول التي تطبق برنامج الخصخصة خلال مراحل عديدة منه، وذلك لان العملات الوطنية للدول النامية لا يتوافر لها في اغلب الحالات غطاء ذهبي أو قوة تصاعدية كافية لدعم أقيامها في الأسواق المالية المختلفة.
8. عدم توفر الأجهزة والإدارات المتخصصة بعمليات نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص.
9. عدم توفر البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العديد من الأقطار العربية وحتى في حالة توفرها لدى أقطار أخرى، فأنها تعتبر غير ملائمة لنقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.
10. صعوبة حل المشاكل المتعلقة بعقود الامتياز واستخدام العلامات التجارية من قبل المؤسسات العامة عند نقل ملكيتها غالى القطاع الخاص.
11. لا تعطي الدول النامية بشكل عام أهمية كبيرة للقطاع الخاص من اجل رفع مستوى أنشطتها الاقتصادية وكفاءتها.

12. عدم تلقي برنامج نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص تأييداً أساسياً بصورة عامة في العديد من الدول النامية (الرومـــي، 1999، 180- 181) و (العبـــد الله، 1999، 54-55).
13. ارتفاع أسعار بعض المواد في حالة إلغاء دعم الدولة، وبخاصة تلك التـــي ســـيتم تحرير أسعارها ضمن البرنامج القومي لمراجعة سياسات التسعير.
14. ضعف القطاع المحلي وقلـــة المـــدخرات الوطنيـــة اللازمـــة لـــشراء المنـــشآت المعروضة قد يفتح الباب أمام رؤوس الأموال الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على المنشآت الاقتصادية ذات الطابع الأستراتيجي، مع احتمـــال تحويـــل أرباح تلك المنشآت إلى الخارج، دون استثمارها محلياً فـــضلاً عـــن تـــأثير تلـــك الشركات في سياسات البلد القومية.
15. أيضاً من العقبات الرئيسة لعمليات نقل الملكية العامة، نقص التمويل من وكـــالات الإقراض الدولية، والبنوك الدولية، حيث يبدو ان الكثيـــر منهـــا يفـــضل تحـــصيل المدفوعات من الحكومات بدلاً من المخاطرة بأموالهم لدى المنظمـــين الخاصـــين، وهذه الوكالات تعد المصدر الوحيد للتمويل فعلاً في الدول لا توجد بها أسواق مالية متقدمة (هانكي، 1990، 45) و (عبد الكريم، 2001، 145).

مما سبق يمكن القول أن موضوع الخصخصة أو التحول من القطاع العام إلى الخـــاص أو الرأسمالية الشعبية ليس بالجديد على الاقتصاد ولكن التسميات اختلفت، فالرأسمالية موجودة منذ أواخر القرن الثامن عشر لكنها جاءت في بداية الثمانينيات من القرن العـــشرين بتـــسمية وحلة جديدة . وحيث قامت الكثير من الدول بتطبيق هذه السياسة بغية التخلص مـــن المـــشاكل التي تعاني منها اقتصادياتها، وقد كانت لهذه السياسة مبررات ودوافع (وقد بيناهـــا ســـابقاً)، بالإضافة إلى ذلك كانت لها أثار مختلفة فالبعض منها ايجابي والبعض منها سلبي، حيث كـــان لها تأثير واضح على جذب الاستثمار الأجنبي والادخار والدخل والثروة، أما على العمالة فقد زادت الخصخصة من البطالة بسبب تسريح الكثير من العمال.

ومنذ بداية الثمانينات من القرن الماضي ولحد ألان لازالت الكثير من الـــدول وخاصـــة النامية منها تطبق هذه السياسة، وبسبب العولمة الاقتصادية تم خصخصة مختلـــف القطاعـــات إنتاجية، تجارية، خدمية، ومصرفية، وقد تم خصخصة القطاع المصرفي بشكل واسع وقد حظا بالنجاح في الكثير من الدول. واليوم ومع ما يمر به العالم من أزمة مالية عالمية سببت انهيار كبير للمؤسسات المالية، فقد أوقفت الكثير من الدول وخاصة الناميـــة برنـــامج الخصخـــصة ،والسبب ان هذه ألازمة طالت الكثير من الدول والسبب في ذلك هو العولمة الاقتصادية التـــي

جعلت العالم يرتبط اقتصادياً لذلك فأي انهيار يطال دولة رأسمالية سوف يطال تأثيره الـــدول الأخرى.

لذلك سوف نتناول في المبحث الثاني مفهوم ألازمة المالية العالمية ومراحل نشوئها وأثارها.

المبحث الثاني

مفهوم ألازمة المالية العالمية

أن المتابع للإحداث التاريخية يجد أن نمو واتساع المجتمعات كان بسبب ألازمات التي مـرت بها الشعوب و المجتمعات، حيث أن وجود هذه ألازمات كانت الباعث للإبداع والتحفيز ولبـدء مرحلة جديدة في تاريخ الشعوب.

ويمكن القول أن اتساع ونمو المجتمعات والتطورات السياسية والاقتصادية الهائلة التي حدثت في القرون الماضية كانت بسبب سلسلة من ألازمات المختلفة التي تعرض لهـا العـالم. ومن هنا كان لابد من دراسة وتحليل ألازمة وإيجاد الحلول وتلافي ألازمات التالية.
ولذا سوف نتطرق إلى مفهوم ألازمة المالية العالمية ومراحل اندلاعها وأسبابها وأثارها.

(2-1) مفهوم ومراحل اندلاع ألازمة المالية العالمية (2007)

يمكن اعتبار الأزمة هي نقطة تحول مصيرية في مجرى حدث ما، تتميَّز بتحـسّن ملحـوظ أو بتأخر حاد، وترتبط بأحداث قديمة لا بد أن تزول لتحلّ محلها علاقات جديـدة، وتـؤدي إلـى تغيرات كمّية ونوعية في هذا الحدث (غنيم ، 2007 ،1).

وقد عرفت الأزمة لغويا، أنها الشدة والقحط والمحنة (بليع، 2009، 1)، وأزم الـشيء أمسك عنه، والأزم يعني الحمية، والمأزم المضيق، وكل طريق ضـيق بـين جبلـين مـأزم، وموضع الحرب أيضاً مأزم (الهدله،2005 ،1) .

لذا يمكن القول ان الأزمة المالية العالمية هي الشدة والقحط في الأموال والتي نجمـت عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت في عام 2007 ولكنها تفجرت في 2008 بسبب تعثر المقترضين في تسديد الديون للبنوك والتي أدت إلى حدوث هزة قوية للاقتـصاد الأمريكـي ، والتي انتقلت تداعياتها إلى أوربا واسيا مما أدى إلى سقوط الكثير مـن البنـوك والمؤسـسات المالية العالمية وما زالت تداعياتها مستمرة لحد ألان ومن الممكن أن تطيح بـنظم اقتـصادية عالمية.

حيث كانت مقدمات هذه الأزمة ابتدأت بالارتفاع غير المبـرر فـي أسـعار الـنفط بوصولها إلى أرقام قياسية حوالي (147) دولار للبرميل وبلوغ سعر اليـورو حـاجز (1.6)

دولار لكل يورو (يوسف، 2009، 2). بالإضافة إلى ذلك شهدت العقود الثلاثة الماضية تطور القطاع المالي الذي توسع مع العولمة وتحولت معظم اقتصاديات العالم إلى فلسفة اقتصاد السوق، على حساب قطاعات اقتصادية تقليدية كالزراعة والصناعة.

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين ومع وجود موجة غليان عالمية في أسعار السوق، ومع وجود فائض سيولة لدى المصارف والتي لا تجد منفذ استثماري لها وبما ان العقار يعتبر ملاذ للاستثمار اتجهت الكثير من البنوك إلى توظيف سيولتها في القرض العقاري (الخزرجي، 2009، 11- 12) .حيث ظهرت أزمة الرهون العقاري على السطح في أيلول(2007)، ألا أن الإدارة الأمريكية تأخرت كثيراً في أدراك حجم الكارثة القادمة والتهديد الخطير الذي تمثله هذه الأزمة لمؤسساتها المالية ونظامها المالي، رغم وجود مؤشرات قوية على أن عدداً من مؤسساتها المالية على وشك الانهيار بسبب انكشافها على القروض العقارية المتعثرة(السلطان،2008، 1) والتي أدخلت القطاع المصرفي في دوامة الخسائر و الاضطرابات وذهب ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوى الدخل المحدود متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر واعتمدت البنوك والمصارف هذا النهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار وانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها الأمر الذي أدى بأعداد كبيرة من الأمريكيين إلى حد القناعة أن الفرصة مواتية لشراء مسكن أو عقار.ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية وجد عدد كبير من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم وازداد عددهم مع مرور الأشهر ليخلق جوا من الذعر والهلع في أسواق المال وفى أوساط المستثمرين في قطاع العقار (احمد، 2009 ،1).

لذا تسارعت المصارف على مصادرة العقارات وبيعها حتى فقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم العقارية وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة نتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها (نعوش، 2008، 1).

ونتيجة إعلان عدة مصارف إفلاسها فقد حدثت عام **2008** عدة عمليات دمج وبيع ومساعدات لمصارف ومؤسسات مالية عملاقة ، وفيما يلي المراحل الكبرى للأزمة المالية التي اندلعت

في بداية العام **2007** في الولايات المتحدة والتي طالت أوروبا وشرق آسيا و حتى بعض الدول النامية.

– **شباط 2007:** عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يزداد في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

– **آب 2007:** البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

– **تشرين الأول إلى كانون الأول 2007:** عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

– **22 كانون الثاني 2008:** الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50%، وهو إجراء ذو حجم استثنائي. ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين يناير/كانون الثاني ونهاية أبريل/نيسان.

– **17 شباط 2008:** الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورذرن روك".

– **11 آذار 2008:** تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.

– **16 آذار 2008:** "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأميركي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

– **24 نيسان 2008:** نشر مصرف يو بي اس السويسري نتيجة تحقيق داخلي حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأميركية ، التي أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصولة ، في اكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري والمصنف الثالث أوربيا ، والأول عالمياً في مجال أدارة الثروات الخاصة.

– **30 أيار 2008** قال مسؤول بوزارة الخزانة الأميركية أن أزمة الرهن العقاري بدأت تتقلص بعد الجهود التي قام بها الاحتياطي الاتحادي والبنوك المركزية الأخرى لضخ أموال في المؤسسات المالية.

– **7 أيلول 2008:** وزارة الخزانة الأميركية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

– **15 أيلول 2008:** اعتراف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأميركية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميريل لينش".

وعشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف. إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

– **16 أيلول 2008:** الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأميركية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها.

– **17 أيلول 2008:** البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي. وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

– **18 أيلول 2008:** البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "أتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس.

– السلطات الأميركية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

–**19 أيلول 2008:** الرئيس الأميركي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فورا" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

– **23 أيلول 2008:** الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

– الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأميركية.

– **26 أيلول 2008:** انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.

– **28 أيلول 2008:** خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأميم بنك "برادفورد وبينغلي".

– **29 أيلول 2008:** مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ. وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

– أعلن بنك "سيتي غروب" الأميركي أنه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.

- **الأول من تشرين الأول 2008:** مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.(السعدي، 2009، 5- 6)، (الجزيرة، 2008، 1).

حيث قام الرئيس الأمريكي بالتوقيع على مشروع إنقاذ النظام المالي في 2008/10/3 بعد أقرارها من مجلس النواب والشيوخ، حيث تقوم الخطة أساسا بالسماح للحكومة بشراء الديون متدنية النوعية المرتبطة بالرهن العقاري(ابو دهيم، 2009، 1)، بالإضافة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية، التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

و ينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأميركي على مهلة لهذه الخطة تنتهي في 2009/12/31، مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة. أما تفاصيل خطة الإنقاذ الأمريكية كانت كما يلي (الجزيرة، 2008، 1-2):

1. السماح للحكومة الأميركية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري.
2. يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس، ويملك أعضاء الكونغرس حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار.
3. تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.
4. يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، لوضع خطط مماثلة.
5. رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
6. منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.
7. تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
8. منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار.
9. استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

10. يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
11. يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على الحضور في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.
12. تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
13. يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.
14. اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

يضاف إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اقترضت 700 مليار دولار من بريطانيا و700 مليار دولار من ألمانيا و 1.5 ترليون دولار تحملتها 13 بضمنها دول الخليج واليابان.

أما دول أوربا التي طالتها الأزمة هي الأخرى فقد قررت تنفيذ خطة إنقاذ على صعيد الاقتصاد الإداري الذي تأثر ايضاً بهذه الأزمة ، فمثلاً تم تخصيص ما يعادل 450 مليار يورو من قبل الحكومة الفرنسية للإنقاذ، إما ألمانيا فقد حددت مبلغ 500 مليار يورو ،وبريطانيا 500 مليار إسترليني وفق ما توصلت آلية قمة الاتحاد الأوربي ، إضافة إلى قرارات القمة الأوربية بتأميم المصارف وتقديم القروض للبنوك ، مع تنشيط وتحفيز دور الاستثمار في أوربا (الخزرجي ، 2009، 13). والجدول (3) يوضح خطط الإنقاذ عالمياً.

جدول (3)

خطط الإنقاذ عالمياً

الدولة	المبلغ المخصص	الآليات المعتمدة	جهة اتخاذ قرار الخطة
الولايات المتحدة الأمريكية	700 مليار دولار	تأميم، دمج، إقراض	قرار الرئيس بوش
ألمانيا	500 مليار يورو	تأميم، دمج، إقراض	قمة الاتحاد الأوربي
فرنسا	350 مليار يورو	تأميم، دمج، إقراض	قمة الاتحاد الأوربي
بريطانيا	500 مليار إسترليني	تأميم، دمج، إقراض	قرار مجلس الشيوخ البريطاني
السعودية	150 مليار دولار	دمج، إقراض	قمة دول مجلس التعاون الخليجي
الأمارات المتحدة	120 مليار دولار	دمج، إقراض	

المصدر:- (الخزرجي، 2009، 14)

مما سبق يمكن أن نلاحظ أن خطة الإنقاذ الأمريكية والأوربية كانت عبارة عن تأميم للشركات المتعثرة، والدمج، ومنح المساعدات والقروض. وهذا يتنافى مع النظام الرأسمالي، وهو نظام

الاقتصاد الحر الذي يقوم على ضرورة حرية السوق وعدم تدخل الدولة فيه بأي شكل من الإشكال، وان الدولة يجب ان تكون محايدة في التعامل مع الأسواق، والعمل بقاعدة "دعه يعمل، دعه يمر"، وأن في السوق "قوّة خفيّة" أو "يداً خفيّة" -كما يرى آدم سميث- قادرة على تنظيم السوق ذاتياً دون أدنى تدخل من الدولة.

وان ما حصل يعود بنا إلى الفكرة الكنزية التي تدعو إلى تدخل الدولة ضروري جداً لحفز الاقتصاد من خلال الدعم الاجتماعي للمواطنين، وهذا بدوره سيولد كثرة الطلب، بالإضافة إلى تنظيم الاقتصاد والسعي إلى ما يسمى "بدولة الرفاه".

(2-2)أسباب الأزمة المالية العالمية

بعد أن بينا كيف بدأت ألازمة المالية العالمية وكيف أن الرهون العقارية والقروض ذات الفوائد المنخفضة وعدم قدرة المدينين على السداد كانت وراء انهيار الكثير من المصارف العملاقة والمؤسسات المالية التي عملت طوال عقود من الزمن والبعض منها كان عابر للقارات كيف انهار خلال أشهر قليلة ، يمكن القول أن هناك أسباب أدت إلى هذا الانهيار ويمكن أن نوجز البعض منها :

1- **الفساد المالي والإداري والمحاسبي** المستشري في إدارات المصارف والمؤسسات المالية (يوسف ،2008 ،2) ، بدأ بفساد البيانات المالية الخاصة بالرهون العقارية بالإضافة إلى فساد المضاربات بالأسهم ذات العلاقة بالبنوك الممولة للعقار (قمبر، 2009، 1) ، بالإضافة إلى تقديم تسليفات تفوق قيمة العقارات المرهونة في سبيل مصالح مشتركة بين المسئولين في إدارات البنوك والمستفيدين الآخرين أدت إلى نقص حاد في السيولة المصرفية. بحيث أن إدارات المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لم تتقيد بالسياسات المصرفية والتي هي أدارة السيولة والربحية وإدارة مخاطر الائتمان وإدارة كفاية رأس المال ، لأنها ركزت على الربح السريع الضخم عن طريق الإقراض غير المسؤول وغير المنضبط بالقواعد ألمعروفه، خاصة في قطاع العقارات (أي التمويل العقاري) ومن ثم أهملت في الوقت ذاته اعتبار السيولة والثقة، ولم تقم بإدارة رشيدة لمخاطر الائتمان أو كفاية رأس المال.

هذا بجانب أن الربح السريع والضخم صاحبه فسادٌ في قمة إدارة هذه المؤسسات(الغزالي، 2008 ،1).

بالإضافة إلى الفساد المالي والإداري أكدت دراسات اقتصادية أن وراء الأزمة المالية الفساد المحاسبي أي فساد في عملية تقييم الأصول إلى جانب ذلك عملية التدليس التي يمارسها مراقبوا الحسابات وتأكيدهم صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية خلافاً للحقيقة (http://www.alwahah.net, 2009, 1) حيث تعاني معظم الدول التي تعرضت لازمات مالية من ضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصاً فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية (حسين، 2008، 1).

حيث أن هذا السبب جعل مجلس معايير المحاسبة الدولية (**IASB**) ومجلس معايير المحاسبة المالية (**FASB**) يعيد النظر بالمعايير الخاصة بتقييم الأصول و هذا ما سيتم بيانه لاحقاً.

2- **استخدام أدوات مالية مبتكرة** وهي المشتقات والتي تتكون من العقود المستقبلية **Futures** و الاختيارات او الخيارات **Options** فقامت هذه الأدوات على إعادة بيع الرهون العقارية ،وغيرها من الرهون المشكوك فيها في شكل أوراق مالية ومن ثم تداول هذه الأوراق في الأسواق(الغزالي ، 2008، 3) أي طمس جذور القروض المختلفة بخلطها وترقيعها وإلصاقها ، ومن ثم أنشاء سندات باسم الشركة التي تولت شراء القروض من المقرضين الأصليين (الجهنمي، 2008، 1) وطرح السندات في الأسواق لبيعها لمستفيدين آخرين بأسعار أكثر من قيمتها الاسمية بسبب الفوائد التي تم احتسابها على أصل القرض وهذه الفوائد تبدأ تدريجياً على المقترض فيدفع المقترض الفوائد لمدة سنتين او ثلاثة قبل ان يصل الى أصل المبلغ المقترض . وفي خطوة احترازية قامت شركات التمويل العقاري بالتأمين على قروض العقارات ، ففي حال تعثر العميل عن السداد تقوم شركات التأمين بتعويض المؤسسات المالية ،حيث بدأت سلسلة تساقط المؤسسات المالية واحدة تلو الأخرى(الدريعي، 2008 ،2).

3-**غياب الرقابة على المؤسسات المالية** ،حيث أن محافظ البنك المركزي الأمريكي ،ووزارة الخزانة وشركات تقييم الأدوات المالية ،والقيادات التنفيذية للشركات المالية كانوا جميعهم مقتنعين بتداولات الأسواق المالية ، أي أن كل شيء على ما يرام (الجهنمي ،2008، 1)،حيث أن اغلب هذه المؤسسات أخذت تعمل خارج الطريقة النظامية ،أي ما يسمى بالنشاط خارج الميزانية ، أي بعيداً عن ميدان الرقابة. وهذا النشاط الخارجي يعادل 7/6 من مجمل النشاط المصرفي الأمريكي، أي أن 7/1 فقط من هذا النشاط هو الذي يراقبه البنك المركزي

(الغزالي ، 2008، 1).بالإضافة إلى ذلك فأن القيادات التنفيذية للشركات المالية ما كانوا يدركون حقيقة المخاطرة التي حملوها لمؤسساتهم الموظفون المختصون في صفقات الأدوات المالية المستحدثة المعقدة ،أما شركات تقييم الديون فالذي منعها من المحاسبة والاعتراض هو تعارض مصالحهم مع قول الحقيقة لان كبار المتداولين في هذه الأدوات هم عملائها ومصدر دخولها.

4- **غياب الدوافع لدى المحللين** من الحرص على تقدير قدرة المقرضين على الوفاء والسبب في ذلك هو عملية بيع الرهن العقاري (الضمان الذي يعطي بموجبة القرض لشراء السكن أو غيره)لمؤسسات مالية ضخمة أميركية أو أجنبية حيث تقوم هذه المؤسسات بخلط جميع القروض التي تشتريها ثم تقوم بتوليد أو إصدار سندات بها يتم بيعها إلى المستثمرين ،لذا غابت الدوافع لعملية التقدير ما دام انه سيبيعون هذه الرهون بربح على المؤسسات العملاقة (الجهنمي، 2008 ،1)

5- **عدم التخصص لدى تلك المؤسسات المالية** ،على العكس مما تقوم علية الرأسمالية من التخصيص وتقسيم العمل وفي محاولة لتوظيف السوق لخدمة الأغراض الربحية والمحاسبية لتلك المؤسسات، تحولت، فيها البنوك إلى أداء كافة الإعمال المالية من مضاربة واستثمار وإقراض وبيع وشراء ولقد أدى ذلك إلى تشابك وتعقد أنشطتها بما يؤدي الى ضعف إمكانيات الرقابة الفعالة عليها وغياب الحوكمة وما يرتبط بها من شفافية وإفصاح (المشاط ،2009 ، 3)، بالإضافة إلى ذلك منح مكافآت وأجور مغالى فيها لمدراء المصارف اعتماداً على الأداء الرقمي للمؤسسات المالية وليس الحقيقي.

6- **تقصير مؤسسات التصنيف الدولية Raring Co** في عملها وإعطاء تصنيفات مرتفعة للبنوك والمؤسسات الأمريكية اعتمادا على السمعة ودون مراعاة لمحفظة الأصول وتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً لأنها عن بنوك قوية.

7- **عجز المؤسسات المالية الدولية** (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) عن تحذير الأسواق وزيادة المخاطر وتنبيه المستثمرين (يوسف، 2009، 3) ،حيث فشلت هاتين المؤسستين في كشف بوادر الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها قبل استفحالها(قمبر ، 2009، 1).

بالإضافة إلى أن البعض يعتقد أن هناك أسباب أخرى ويرجع الأمر إلى سبب ديني بحت، ألا وهو الربا الذي تتعامل به البنوك، ومن ثم البورصات العالمية ويعتبر هؤلاء التعاملات الاقتصادية المتعلقة بالربا لابد أن تكون لها حد نهائي وفاصل، وهو ما حدث عندما دارت عجلة الرهن العقاري في أمريكا وانتقلت إلى خارج أمريكا لتلحق الأذى بكافة البورصات العالمية التي تهاوت إلى مستويات متدنية لم تحدث من قبل (نبيل ،2008 ، 1).

(2-3)أثار ألازمة المالية العالمية وتداعياتها

فرضت الكارثة الاقتصادية التي لحقت بالأسواق المالية الأمريكية نفسها على العـالم اجمـع. ومازالت تلك الكارثة غير المسبوقة والتي سماها المراقبون " أزمة القرن" تؤثر فـي أسـواق العالم خاصة الأوربية والأسيوية التي ترتبط بأمريكا بسبب هيمنة أمريكا اقتـصادياً وسياسـياً على العالم وفرضها سياسات " العولمة " على الجميع(العريان ، 2008، 1). لذا وبعد ان بينا مفهوم ألازمة المالية وأسباب حدوثها ، لذلك سوف يتم تناول تأثير ألازمة المالية في الفقـرات التالية:

(2- 3- 1) تأثير ألازمة المالية العالمية على أسواق الأوراق المالية العالمية(البورصات)

تحظى أسواق الأوراق المالية باهتمام من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء،وذلك لما تقوم به هذه الأسواق من حشد المدخرات الوطنية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وتزيد مـن معدلات الرفاه لأفراده.

ويعرف سوق الأوراق المالية بأنة عبارة عن نظام يتم الجمع بموجبة بين البـائع والمـشتري لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين ،حيث يتمكن بذلك المستثمرين من بيع وشـراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق عن طريق السماسرة أو الشركات العاملـة فـي هـذا المجال.

ولكن مع نمو وسائل وشبكات الاتصال ، فقد أدى ذلك إلى التقليل من أهمية التواجد في مقـر سوق الأوراق المالية المركزي ، وبالتالي سمحت بالتعامل من خارج السوق وذلك من خـلال شركات السمسرة المنتشرة في مختلف دول العالم (ملكاوي و حمادنه ،2009، 11).وبمـا ان سوق الأوراق المالية يعتبر احد مكونات الأسواق المالية، فأن ألازمة المالية لعبت دور كبيـر في تدهور أسواق الأوراق المالية العالمية للأسباب التالية:

1. توسع المؤسسات المالية في منح الإئتمانات عالية المخاطر للـشركات والمؤسـسات العاملة في مجال الرهن العقاري، والتي لا تتوافر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها تجاه الجهات المقرضة ووصل الأمر إلى حد معاناة هذه الجهات مـن عـدم توافر السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها.
2. عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنهـا الحكومة الأمريكية أخيرا، وذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، وهو ما أعطى مؤشرا سلبيا لأداء الاقتصاد الأمريكي.
3. الذي كان له بالغ الأثر في تراجع البورصات الأمريكية هو عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي كانت قد أعلنت عنها في وقت سـابق، ممـا ولـد شـعورا لـدى المستثمرين بأن أكبر اقتصاد على مستوى العالم يمر بأزمة حقيقية، ومن المعروف أن

أسواق المال بالغة الحساسية لمثل هذه المؤشرات فكان التراجع الحاد في كافة مؤشرات البورصات الأمريكية.

4. عدم ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي و الحكومة والإجراءات التي تتخذها مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في البورصة .

زادت الأمور توترا بعد فشل بنكي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من حدة تراجع المؤشرات على الرغم من ضخ نحو 121.6 مليار دولار لطمأنة المستثمرين ووقف نزيف التراجع، حيث إنه خلال يوم واحد من التعامل فقد مؤشر داو جونز قرابة 400 نقطة في حين تراجع مؤشر ستاندر آند بورز بواقع 150 نقطة (فتحي ،2009، 11). وبين أول سنة 2008 و تشرين الأول من نفس العام ، فقد انخفض مجموع قيمة الأسهم الأمريكية من عشرين تريليون دولار إلى اثني عشر تريليون، أي خسر مالكو الأسهم 40% من ثرواتهم وقاربت الخسارة في دول العالم الأخرى نفس المعدل تقريباً (علوش، 2008، 3)،حيث من المعروف أن السوق الأمريكية ترتبط ارتباطا عضويا بالاقتصاد الأوروبي والآسيوي، بمعنى أن الشركات الصناعية في هذه الدول تعتمد بنسبة تتعدى 70% على ترويج منتجاتها داخل السوق الأمريكية، وفي حالة تراجع نشاط الاقتصاد الأمريكي تعاني هذه الشركات من انخفاض حجم مبيعاتها وتراجع ربحيتها، وعندما تظهر مؤشرات على هذا التراجع فأن البورصات العالمية تبدأ في الانحدار والتقهقر، نظرا لأن صناديق الاستثمار ومؤسسات رأس المال تبدأ في التخلص عما بحوزتها من أسهم، مما يؤدي إلى تراجع القيمة السوقية للأسهم وانخفاض أسعارها على المستوى العالمي، أخذا في الاعتبار أن مؤسسات المال العالمية سواء كانت أمريكية أو أوروبية تحرص على تنويع محافظها المالية عن طريق الاستثمار في كافة بورصات الأوراق المالية بما فيها البورصات الناشئة، وذلك لتقليل درجة المخاطر المترتبة على تراجع الأسهم في أي من البورصات العالمية(فتحي ،2009، 11) .

(2- 3-2) تأثير ألازمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي.

لقد تدهور آفاق النمو العالمي، بينما تشهد الولايات المتحدة، اكبر اقتصاد في العالم، حالة كساد بسبب أسوا أزمة مالية منذ الكساد العظيم في الثلاثينيات.

لم تعمل ألازمة المالية على شل حركة القطاع المالي فحسب، وإنما أثرت بشدة أيضا على الاقتصاد الحقيقي. في الولايات المتحدة كان مركز زلزال ألازمة خفض المستهلكين والشركات أنفاقهم واستثماراتهم، حيث عمدت البنوك التي تكبدت خسائر جسيمة إلى تشديد قبضتها على أموالها .وفضلا عن ذلك، أدت المخاوف من الكساد الطويل والعميق إلى تردد

الناس في الاقتراض، وأنفاق الأموال.وتراجع الإنفاق الاستهلاكي، الذي يمثل ثلثـــي النـــشاط الاقتصادي الأمريكي الشامل ، بواقع **3.7** في المائة في الربع الثالـــث لعـــام 2008، حيـــث تراجعت توقعات النمو العالمي خلال العام الماضي بوقوع معظم الاقتصاديات المتقدمـــة فـــي حالة كساد، ومعاناة الاقتصاديات النامية من نكسات. وفيما تحولت مخاوف الكساد في الولايات المتحدة إلى واقع، سقطت الاقتصاديات الأخرى من أوربا إلى آسيا ضحية للازمة المالية.

حيث قلص نمو الاقتصاد السويدي خلال الربع الثالث إلى − 0.1 في المائـــة ربعـــين متتاليين، ما يعنى انه دخل حالة كساد مع اقتصاديات أخرى أعضاء في الاتحاد الأوربي مثـــل ايرلندا، وإيطاليا، وألمانيا.

انحدرت اليابان بشكل أعمق نحو الكساد مع تراجع إنتاج المـــصانع بنـــسبة 3.1 فـــي المائة، وانخفاض الأنفاق الاستهلاكي بنسبة 3.8 في المائة خلال أكتوبر 2008. وتباطأ النمـــو الاقتصادي في الهند، وهى قوة اقتصادية صاعدة ، بنسبة 0.3 في المائة خلال الربـــع الثالـــث مقابل 7.9 في المائة خلال الربع الثاني.

وتشهد الدول النامية الواقعة تحت رحمة أزمة ليست من صنعها تباطؤا أكبر في النمو الاقتصادي العام القادم. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يستعيد الاقتصاد العالمي عافيتـــه فـــي أواخر عام 2009.

(http://arabic.cri.cn/361/2008/12/12/82s108480.htm,2008, 1-2)

(2− 3−3) تأثير ألازمة المالية العالمية على العمالة

أن ألازمة المالية كانت لها تأثير على مختلف أشكال الحياة ومن بينهـــا العمالـــة فقـــد ساعدت هذه ألازمة فقدان الكثير لوظائفهم بسبب التوقف والإفلاس والتصفية حيث أصبح كـــل موظف وعامل مهدد بالفصل(احمد، 2009، 1). فقد حذّرت منظمة العمـــل الـــدّولي مـــن أنّ الأزمة الماليّة قد ترفع أعداد العاطلين عن العمل في العالم من عشرين مليـــون شـــخص إلـــى 210 ملايين شخص في نهاية العام الحالي (2009)، بل يمكن لهذه الأرقام أن تتفـــاقم، وذلـــك بحسب تأثير الأزمة على الاقتصاد الحقيقي، والتي لن تنجو منها كبرى دول العالم، وهي التي أطلقت شرارة الأزمة الماليّة (الشيخ، 2009، 1).

كما يتضح أن فرص العمل للمهاجرين في البلدان الغربية قد تتقلص مستقبلا اثر ألازمة الاقتصادية العالمية وما أحدثته من تزايد لمعدلات الباحثين عن عمل في هذه البلدان.

(2009،1، http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=16442&subcategoryid=260&categoryid=36).

حيث إن الأزمة المالية العالمية بدأت تهب رياحها الحارة على أسواق العمل العربية وبدأت آثارها تظهر على وضع العمالة العربية ويتخوف العمال العرب من تسريحهم من وظائفهم خارج أوطانهم نظراً للظروف الاقتصادية(دحلان، 2009، 1). ,حيث يوجد حوالي 16 مليون عامل عربي أو أكثر في المهجر بدءوا يتعرضون مثل غيرهم للتسريح من أعمالهم، وطبعا سيعودون إلى بلدانهم وستحدث في هذه البلدان زيادة في عدد البطالة؛ لأن هذه الأعداد ستضاف للأعداد الموجودة العاطلة عن العمل (قويدر،2009، 1).مما يعني أن ألازمة المالية العالمية قد زادت عدد العاطلين عن العمل مما يعني أنها زادت عدد الفقراء في العالم .

(2- 3-4) تأثير ألازمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تضاعفت في العالم خلال السنوات الست الماضية، غير أنها لم توزع بشكل عادل ومتوازن، مما جعل الدول الأقل نموا تحصل على 3% فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم(الجزيرة، 2008، 1).

وقد أكدت الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة من إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية إن الاستثمار الأجنبي المباشر ينكمش، بينما تكافح اقتصادياتها مع تناقص حجم الصادرات، وتدفق رأس المال إلى الخارج بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية في العالم.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» المنعقد في جنيف 2009 إن عملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وعمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، التي تعد أسلوب الاستثمار الرئيس، انخفضت بشكل حاد في الربع الأول من العام 2009. وأوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض بنسبة 54%، وأن عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود تراجعت بنسبة 77 %، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2008. وأضافوا أن 57 دولة

سجلت انخفاضاً حاداً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، من بينها الصين والبرازيل وروسيا (http://www.alrroya.com/node/19231,2009,1).

ووفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية 2009 " الصادر عن البنك الدولي"، من المتوقع أن يتقلص معدل نمو الاستثمار في بلدان العالم النامية من **13** في المائة في عام 2007 إلى **3.5** في المائة في عام 2009 نتيجة لتضييق أوضاع الائتمان وانخفاض مستوى تقبل المخاطر، حيث أدى التغير الذي طرأ على سلوك منح القروض وإعادة التقييم العام لمخاطر الائتمان إلى زيادة أوجه عدم اليقين والمخاطر الجديدة في الاقتصاد العالمي، مما أسفر عن تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تباطأ معدل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة ــ وهي أحد المحركات الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الماضية ــ بصورة ملحوظة منذ الربع الأخير من عام 2007. ونتيجة لذلك، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً في عام 2008 بنسبة **10** في المائة مقارنة بمستواها في عام 2007(البنك الدولي، 2009، 1). وقد جرى تسليط الضوء على ذلك الوضع في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(UNCTAD)**"[1].

(2-3-5) تأثير ألازمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

في الوقت الذي تعرضت فيه الكثير من المصارف لخسائر فادحة وأزمة سيولة نتيجة أزمة الرهن العقاري التي تعصف بالعالم هذه الأيام، نجد أن المصارف الإسلامية تظهر أرقامها المعلنة نموا في الأرباح مع توفر سيولة قد تصل حد التخمة في بعض المصارف الإسلامية. ولا يعني هذا الأمر أنها بمنأى عن التأثر بهذه الأزمة العالمية، حيث أن المصارف الإسلامية لا تعمل في جزر منفصلة معزولة عن بقية العالم، بل هي جزء من المنظومة المالية العالمية تؤثر وتتأثر بما يجري في العالم. ولكن تأثرها لا ينتج من تعرضها للأزمة مباشرة والتي خرجت منها المصارف الإسلامية سليمة مائة بالمائة. بل ينتج من توابع هذه الأزمة كانخفاض البورصات العالمية مما يؤثر على استثمارات هذه المصارف في هذه البورصات سواء كان استثمارا مباشرا أو عن طريق صناديقها الاستثمارية. كما أن هذه الأزمة قد تحد من قدرتها على منح الائتمان نتيجة أزمة الثقة التي يعاني منها القطاع المصرفي في العالم

---

[1] للمزيد انظر تقرير 2008 الاستثمار العالمي لعام" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(UNCTAD)**"
http://www.unctad.org/ar/docs/wir2008overview_ar.pdf

اليوم مما يضعف قدرتها على إدارة السيولة المتوفرة لديها وجميع هذه العوامل قد تؤثر في نمو أرباحها، هذا من ناحية تأثيرات الأزمة السلبية على المصارف الإسلامية، إلا أن هذه التأثيرات تبقى محدودة مقارنه بما حصل للمصارف الأخرى، أما بالنسبة للآثار الايجابية لهذه الأزمة على صناعة الصيرفة الإسلامية فتتمثل في إقرار العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وصحة القوانين التي تحكمها،كما أن هذه الأزمة عجلت بفتح الكثير من الأسواق الأوربية التي كانت مغلقة أمام صناعة الصيرفة الإسلامية ومن أهمها السوق الفرنسية، حيث دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا. وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس إن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين.

وقد عززت هذه الأزمة وخروج المصارف الإسلامية منها دون خسائر الثقة في هذه المصارف مما أدى إلى تحول العديد من عملاء المصارف التقليدية من غير المسلمين في بريطانيا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية وفق تقرير نشرته جريدة «برمنغهام بوست». ان هذه الأزمة منحت الصيرفة الإسلامية فرصة ذهبية لتقدم للعالم نموذج أعمالها بديلا عن الصيرفة التقليدية (الناصر، 2009، 1-2).

مما تقدم يمكن أن نلاحظ أن ألازمة المالية العالمية كانت لها تأثيرات كبيرة ولا زالت تداعياتها مستمرة لحد ألان ، حيث ما قامت الدول الرأسمالية الكبرى للترويج له في القرن الماضي وخاصة في بداية الثمانينيات من خصخصة للشركات وبرامج للإصلاح الاقتصادي وقد بينت أهداف هذه السياسات وأثارها الايجابية على الدخل والثروة وجذب الاستثمار والتنمية الاقتصادية وتنمية ودعم أسواق المال . حيث جاءت الأزمة المالية وقلبت كل شيء فقد أدت إلى نتائج خطيرة وأصبح هناك تشكيك بالنظام الرأسمالي حيث أن أغلبية الدول أوقفت برامجها للخصخصة.

حيث أن نفس الدول التي نادت بالإصلاح في بداية الثمانيات وروجت لسياسة الخصخصة تقوم اليوم بتأميم الشركات ومنح القروض والتدخل برسم سياسة الشركات وإدارة أعمالها والحصول على نسبة من أرباح الشركات التي تمنحها القروض ألا أن ذلك يتنافى مع ما نادت به .

أن هذا الأمر يجعل جميع الدول وخاصة الدول العربية أن تعيد النظر بالسياسات الاقتصادية المستوردة والعمل على أيجاد نظام اقتصادي كفوء قادر أن يتخطى ألازمات ويمكن أن نرى من أثار ألازمة المالية العالمية أن هذه ألازمة كان تأثيرها قليل جداً على الصيرفة الإسلامية لأنها قائمة على تعاليم الدين الإسلامي .

حيث ان الأزمة المالية العالمية كشفت عن ضعف النظم الاقتصادية الغربية ، وهذا ما دعى كثيراً من الكتّاب والمفكرين الغربيين إلى المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي, لوضع حدّ لهذه الأزمة التي تعصف بأسواق المال العالمية من جراء الربا والائتمان (الديون) والمضاربات الوهمية وغيرها.

وهذه فرصة لإبراز "النظام الاقتصادي الإسلامي" بصورته الشاملة المتضمنة للالتزام بالمنهج الرباني، والسلوك الأخلاقي، والتكامل البنائي، وليس المقصود من ذلك الدعوة إلى تطبيق آليات الاقتصاد الإسلامي في الغرب, وإنما دعوتهم إلى الله تعالى من خلال إبراز هذا المجال وتوافقه مع العقل والفطرة والسنة الجارية، وإظهار شمول الإسلام وعدله، واشتماله على مصالح الدين والدنيا، وهذا دليل قاطع على أن هذا الدين من عند الله تعالى (السلمي، 2008، 2). لذا سوف نبين في الفقرة التالية بإيجاز النظام الاقتصادي الإسلامي وما يقوم علية وكيف ينظر الى الملكية .

(2-4)النظام الاقتصادي الإسلامي والأزمات

الاقتصاد الإسلامي يعتمد في بنيانه على الإنسان في حاجاته وميولة ويقوم على أن هذه الحاجات والميول يجب إشباعها في إطار يحافظ على إنسانيته وينميها.

والفصل بين عملية التوزيع وشكل الإنتاج ، في الاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يكون فصلاً مادياً، فالتداول في مفهوم الاقتصاد الإسلامي، جزء من عملية الإنتاج لان نقل الثروة من مكان إلى آخر، يقرب المنتج من المستهلك مما يعني في كثير من الأحيان منفعة جديدة، ويعتبر بالتالي تطويراً للمادة إلى شكل أفضل بالنسبة إلى حاجة الإنسان. أما الاقتصاد العالمي فمبني على وهم مستندات مالية لا مقابل لها، وقيمتها مرتبطة سياسياً بحجم الطلب وفي سيل من المضاربات من دون تسلم فعلي للمواد(المطارنة والصافي، 2009، 15).

وبذلك يكون النظام الاقتصادي الإسلامي هو النموذج الصالح لكل زمان ومكـــان لا سيما بعدما تكشفت مساوئ وعيوب النظام الرأسمالي وقبله النظام الاقتصاد الاشتراكي، وقــد يستنكر البعض إقحام الإسلام في حل المعضلات الاقتصادية لأسباب عدة منها الانطباع بـــأن معظم الدول الإسلامية متخلفة اقتصادياً وأن جلها إن لم يكن كلها لا تطبق النظام الاقتــصادي وفق الشريعة الإسلامية ولو كانت كذلك لما تركها أصحابها واتبعوا نظماً اقتــصادية مختلفــة ولأن الرد على هذا القول سيدخلنا في متاهات سياسية ستبحر بنا في بحور التاريخ إلا أن مـــا يهمنا في هذا الصدد أن نلقي الضوء على مدى ما يمكن أن يقدمه الاقتصاد الإسلامي من حـــل للمشكلة الاقتصادية الحالية لا سيما وأن النظام الاقتصادي مستقل عن العقائدي للفـــرد المـــسلم وبإمكان الكل أن يطبقه سواء على مستوى الحكومات أو الشركات (الرئيسي، 2008، 1).لذا سوف نتناول في هذا البحث الأجهزة المالية والائتمانية في الاقتصاد الإسلامي ومفهوم الإسلام للملكية لكونهما يتعلقان بموضوع البحث،لان تناول الاقتصاد الإسلامي بالكامل فهذا يحتاج إلى مئات الصفحات لسد جوانب الموضوع.

(2-4-1) الأجهزة المالية والائتمانية في الاقتصاد الإسلامي

سوف يتم في هذه ألفقره عرض الأجهزة والمؤسسات المالية التي يمكن أن يتوقع وجودها في الاقتصاد الإسلامي وكيفية أدائها لدورها وقيامها بنشاطها، مـــع ملاحظـــة أن ذلـــك لا يعنـــي استبعاد أشكال أخرى للقيام بهذه المهمة .

(2-4-1- 1) المصارف التجارية الإسلامية

المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضـــوء أحكام الشريعة بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية، وتحقيق أقصى عائد اقتــصادي اجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية.

وبذلك نعني بالمصارف بالنظام الإسلامي " المؤسسات المالية التـــي تقـــوم بعمليـــات الصرافة واستثمار الأموال بما يقتضي وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء".

فلهذه المصارف وظائفها النقدية بالإضافة إلى دورها الرئيسي في مجال التمويل وكوسيط في السوق المالي طبقاً لما تقتضيه أحكام الشريعة. ومن هذا المفهوم يمكن استنباط أهم ملامـــح المصرف الإسلامي فيما يلي(الكفراوي، 1987، 124- 125):-

1. يعتبر المصرف الإسلامي احد أهم المؤسسات المالية الإسلامية فهو جزء مـــن نظـــام المعاملات في الشريعة الإسلامية التي من أهم خصائـــصها أنهـــا إيمانيـــة والغـــرض

المهيمن عليها هو تنفيذ ما أمر الله به وما نهى عنة فالهدف من التعامل ليس انطـــلاق الناس في تحقيق مصالحهم الخاصة فقط أنما الهدف منه أقامة المصالح الشرعية ودرء المفاسد التي تنهى عنها الشريعة الغراء .

2. يقوم المصرف الإسلامي بكافة العمليات المصرفية اللازمة للمعاملات المختلفـــة فـــي ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، فهو يقوم بعمليات الصرافة واستثمار الأمـــوال فـــي نواحي النشاط الاقتصادي المختلفة والمتنوعة.
3. يتعاون المصرف الإسلامي مع المؤسسات الإسلامية الأخرى ومع الأفراد في تنميـــة القيم والأخلاق الإسلامية في مجال المعـــاملات وتحقيـــق أقـــصى عائـــد اقتـــصادي واجتماعي للأمة الإسلامية.

ومن ذلك فأن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة(الربا) أخذاً وعطاءً ويلتزم المصرف في معاملاته و أنشطته المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية أي وفق قاعدة الغُنم بالغُرم ويكـــون هناك طرف بماله والأخر بجهده لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلـــد (الـــشمري، 2008، 33).

ومن هنا فأن هناك اختلاف بين المصرف الإسلامي وغيره من المصارف الربويه :

1. تقرير العمل كمصدر للكسب بديلاً عن اعتبار أن المال المصدر الوحيد للكـــسب فـــي النشاط المصرفي.
2. تقرير مبدأ المـــشاركة فـــي الغُـــنم بـــالغُرم المتمثـــل فـــي المـــضاربة والـــشركة الإسلامية...بديلاً عن مبدأ الغُنم المضمون في سعر الفائدة الثابت.
3. تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع كخادم لمصالحة لا ككيان مستقل ينمـــو فـــي معزل عن المجتمع وفي معزل عن مصالحة واحتياجاتـــه الـــضرورية (الكفـــراوي، 1987، 127).

ومن ذلك فأن هناك الكثير من الأحكام في الشريعة الإسلامية التي تحكم عمل المـــصارف الإسلامية لا يسعنا ان نذكرها في هذا البحث لأنها تحتاج إلى الكثير من التفصيل .

(2-4-1- 2)بيوت التمويل

وهي النوع الخاص من المؤسسات المالية التي يمكن للمـــرء ان يتـــصورها فـــي الاقتـــصاد الاسلامي . تعمل بيوت التمويل على اساس مبدأ القراض ، فهي تقبل الودائع والمدخرات مـــن الافراد من جهة وتقدم الاستثمارات لرجال الاعمال من جهة اخـــرى . امـــا ميـــدان عملهـــا

الرئيسي فهو القروض ذات الاجل المتوسط والطويل فهي بذلك تساهم في زيـــادة حجـــم رأس المال المستثمر بصورة مباشرة . هذا ولايشترط ان تكون بيوت التمويل منفصلة تمامـــاً عـــن المصارف التجارية فيمكن مثلاً لمؤسسة مالية واحدة ان تقوم بأداء مهام المـــصرف التجـــاري وبيت التمويل بوقت واحد، فكلا هذان النوعان من المؤسسات يخـــضع لـــنفس القواعـــد فـــي الشريعة الاسلامية مع بعض الاختلافات في نوع الموجودات التي يـــصح ان يتـــشكل منهـــا الاحتياطي، فأحتياطي المصارف التجارية يتألف حصراً من الموجودات النقدية وودائعها لـــدى المصرف المركزي او السلطات النقدية الا خرى، في حين ان احتياطي بيوت التمويل يتـــألف اساساً من مساهماتها في الاعمال الاقتصادية ، أي من أسهم القراض التي تقتنيها.

(2-4-1- 3)صندوق الزكاة

و هو النوع الثالث من المؤسسات المالية في الاقتصاد الإسلامي . فهو الهيئة التي يعبر مـــن خلالها تحصيلاً وتوزيعاً جزء كبير من الدخل قد يصل إلى حـــوالي 25% فـــي كـــل ســـنة. وصندوق الزكاة هو الجهة التي تحتوي على اصح المعلومات عن الأوضاع الماليـــة لجميـــع أفراد المجتمع (قحف، 1981، 175-176).

يمكن القول أن هذه أهم المؤسسات المالية والائتمانية في الاقتصاد الإسلامي ولو أننـــا تكلمنـــا عليها بشيء من الإيجاز والتي تتسم أحكامها من الشريعة الإسلامية لذلك يلاحـــظ ان قواعـــد عملها تكون رصينة ، لا تستطيع ألازمات اختراقها وحتى أن اخترقتها أي أزمـــة يمكـــن أن تتخطاها بسهولة.

(2-4-2) نظرة ومفهوم الإسلام للملكية

لقد اقر الإسلام نظام الملكية، فقد جاء ذلك صريحاً في قولة تعالى "**قُلِ ٱللّهُمَّ مالَكَ ٱلمُلك تُؤتي ٱلمُلكَ من تَشَاءُ وَتَنزِعُ ٱلمُلكَ مِمَّن تَشاءُ وَ تُعِزُّ منَ تَشَاءُ وَتُذِلُ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ ٱلخَيـــرُ إنَّـــكَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَديرُ (26)**" "سورة ال عمران" نعلم من هذا أن مالك الملك الحقيقـــي هـــو الله سبحانه وتعالى ولكن الله سبحانه وتعالى يعطي الملك من يشاء ومن أتاه الله الملـــك لا ينزعـــه منه ألا الله سبحانه وتعالى ونعلم من هذا أن ملكية الناس هي من ملكية الله ســـبحانه وتعـــالى فهي مقدسة، قدسيتها نابعة من قدسية مالك الملك سبحانه وتعالى (حردان، 1999، 27).

أي أن الإنسان هو خليفة الله في الأرض، وان كل شيء في الوجود هو ملك الله بقوله سبحانه وتعالى "**لِلَّه مُلكُ ٱلسَّمَوَاتِ و ٱلأَرضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِ شَيءٍ قَديرُ (130)**" "سورة المائدة". بناءًا على هذا المبدأ العقائدي فأن ما في يد الإنسان وحيازته من الأموال هي ملك الله على وجه الحقيقة وان الإنسان مستخلف فيه وعلى الإنسان أن يقوم بالخلافة وفـــق مـــنهج الله

وحسب شريعته، وليس من حق الناس أن يخرجوا عن المنهج والشريعة آذ هم بمثابة الـوكلاء وبموجب ذلك منح الله الإنسان حقوقاً فيما يملك ولكنه وضع عليه في الوقت نفسه قيوداً علـى المسلم أن يلتزم بها. فالملكية هنا هي مقيدة وليست مطلقـة (العـاني، 2000، 9). حيـث أن الجوهر الأساس للنشاط الاقتصادي الاسلامي هو التوحيد والعدل، والشكل الاساسي للتملك هو الاستخلاف لان الملكية في الشريعة الاسلامية حق فردي مقيد، وهو كائن باسـتخلاف ومـنح وتوظيف من الله سبحانه وتعالى (منصور، 2000، 27).

لذلك فمعنى الملك في قواميس ومعاجم اللغة: احتواء الـشيء والقـدرة علـى الاسـتبداد بـه والتصرف بانفراد (المصلح، 1982، 27).

ومن ذلك يمكن القول ان الاسلام اقر الملكية حيث لم يقف ضدها واباحها، وفتح المجال امـام البشر للتملك، ما دامت هذه الملكية صالحة غير مضرة بالاخرين وستعمل لصالح هذه الامـة، ولكنه مع اقراره بهذه الملكية فقد وضع قيوداً عليها اذ لم يقر الملكية المطلقة. وهنـاك الكثيـر من الايات القرانية الكريمة والسنة النبوية الشريفة، تشير الى الملكية كما بينا سـابقاً، وقيـود الملكية التي سيجري مناقشتها لاحقاً.

(2-3-1) الملكية الخاصة

ان الملكية الخاصة وجدت منذ اللحظة الاولى لقيام اول مجتمع بشري على وجه الارض، فمـا ان اتجه الانسان باذلاً جهداً للحصول على طعام يطعمه او لباس يلبسه ثم حصل عليه الا وقـد ظهرت البذور الاولى للملكية بحيازته له ووضع يده عليه واختـصاصه بـه دون الاخـرين (المصلح، 1982، 15). حيث ان الملكية الخاصة هي اختـصاص الفـرد او جهـة محـددة النطاق- بمال معين- اختصاصاً يجعل له مبدئياً الحق في حرمان غيره من الانتفاع بـه بـأي شكل من الاشكال ما لم توجد ضرورة او حالة استثنائية نظير ملكية الإنسان لما يحتطبه مـن خشب الغابة او يغترفه من ماء البحر (عبد العزيز، بدون سنة ، 52).

ومن النظر إلى القرآن الكريم والأحاديث النبوية نجد ان هناك- بصفة عامـة- نـوعين مـن الأدلة على مشروعية الملكية الخاصة، ومن النوع الاول نجد قوله تعالى "**.... وَإِن تُبتُم فَلَكُـم رُءُوسُ أَموَالِكُم لا تَظلِمُونَ وَلا تُظلَمُونَ (279)**" "**سورة البقرة**"، **وقوله تعـالى "**.... فَٱلَّـذِينَ هَاجَرُوا وَأُخرِجُوا مِن دِيَارِهِم وأُوذُوا فِي سَبِيلِ وَقَاتَلُوا وَ قُتِلوُا لأ كَفِـرنَّ عَـنهُم سَـيِئاَتِهِم وَلادُخِلَنَّهُم جَنَّاتٍ تَجرِي مِن تَحتِهَا ٱلأَنهارُ... (195)**" "سورة ال عمران". ويقول النبي (صلى الله عليه وسلم) (من احيا ارضاً ميتاً فهي له).

ان هذه الادلة تدل على ان الاسلام يعترف بالملكية الخاصة ويتبين هذا من الآيـــات الكريمـــة والحديث النبوي الشريف حيث ان الاسلام لم يمنع الملكية الخاصة وانما اباح هذه الملكية مـــع وضع بعض القيود عليها. واما النوع الثاني من الادلة على جواز الملكية الخاصة فيتمثل فـــي آيات المواريث والاحاديث المتصلة بها، وهذا النوع من الادلة هو اوضـــح فـــي مـــشروعية الملكية الخاصة، بل انه يعبر من وجهة نظر الاقتصاديات المعاصرة ادلة متميـــزة فـــي نقـــل الثروات ومن آيات المواريث "يوُصيكُمُ ٱللهُ في أَولاَدِكُم للذَّكَرِ مِثـــلَ حَـــظِ ٱلأُنثيَـــينِ... (11)" "سورة النساء" ومن هذه الادلة جميعاً يمكن ان نستنتج ان الاسلام اعترف بالملكيـــة الخاصـــة (نور، 1975، 27) .ومن المتفق عليه ايضاً منذ ظهور الاسلام ان الملكية لا يمكن ان تكـــون مطلقة بل انها منذ بدء التشريع الاسلامي وجدت مقيدة وهذا لاخلاف فيـــه لانهـــا مثبتـــة فـــي نصوص القران الكريم ومن هذه القيود(محمد، 1971، 304-306) و (الـــشرباصي، 1963، 208-211) و(العاني، 2000، 313- 314):-

1- يكون مصدرهما او وسيلة كسبها مما احله الله حيث يقول تعالى "**ٱلّذينَ يَأكُلُونَ الربـــاَ لاَ يَقُومُونَ إلا كمَا يَقُومُ ٱلذَّي يَتَخَبطُهُ الشَّيطَانُ منَ ٱلمَس ذَلكَ بِأَنَهَّمُ قَالُوا إنمَّا ٱلبيَع مثـــلُ الربَا وَأَحَلَ ٱللهُ البَيعَ وَحَرَّمَ ٱلربَا... (275)**" "سورة البقرة". وكما يقول ايـــضاً "**يَأُيُهـــا ٱلّذينَ إمَنُوا لا تَأكُلُوا أَموالَكُم بيَنَكُم بالبَاطِلِ إلا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَـــرَاضٍ مـــنكُمُ... (29)**" "سورة النساء" وقد شرع الإسلام وسائل التملك هي الميراث والهبـــه والوصـــية والعمل وقد حرض الرسول تحريضاً قوياً على العمل واتخاذه وسيلة أساسية للتملك فقال "أطيب الكسب عمل رجل بيده".

2- خاص بأوجه الإنفاق حيث يقول تعالى "**وَلاَ تُبَذِر تَبذِيراً(26) إنَّ ٱلمبِذرين كَانُوا إخَـــوانَ ٱلشَّيَاطِينِ وكَانَ ٱلشَّيطَانُ لِربهِ كَفُوراً (27)**" "سورة الإسراء".

3- من واجب الإنسان ان يؤدي حق الله وحق الوطن فيما يملك من مـــال، أمـــا حـــق الله سبحانه وتعالى فنوعان: نوع مفروض محدد لا مفر منه، وهو الزكاة التي تجب مـــا دام الإنسان مالكاً لما تجب فيه الزكاة. والنوع الآخر اختياري وهو البر التصدق والتطـــوع والتبرع والإحسان الذي حث عليه الإسلام كثيراً في مجالات الخير والإصلاح الفـــردي والجماعي. أما حق الوطن فهو يفرضه ولي الأمر الشرعي من حقوق في المال تـــسمى بلغة العصر "الضرائب" وهذه الضرائب يأخذها ولي الأمر من المالك القادر لينفقها فـــي وجوه المصلحة العامة اللازمة للأمة.

4- تنمية المال واستثماره وعدم اكتنازه لما في ذلك من منافع للمجتمع ومن اقـــرب الآثـــار تتوفر فرص العمل.

5- جواز الوقوف بالملكية عند حد وبخاصة إذا أساء المالك الكبير ويستدل على ذلــك بأنــه عند فتح الأندلس تقرر الإبقاء على الملكيات الكبيرة فقد وزعت على من كانوا من قبــل مُستغلين وفي هذا يقول المستشرق روزي في كتابه تاريخ الأندلس " لقــد كـــان الفــتح الإسلامي حسنة بالنسبة لإسبانيا فقد حقق لها ثروة اجتماعية بالغة الأهمية وإزالة ســلطة الطبقات العليا والكنيسة والنبلاء وزرع الأراضي المصادرة كملكيات صــغيرة فكانــت مصدر لسعادة العبيد وسبباً لازدهار الزراعة".

ومن النقاط السابقة نفهم أن الإسلام يزكي العمل ويبيح تملك الفرد، ولكن بحدود وقيــود، وهو لا يهيئ الفرصة لطغيان المال، أو لتكوين طبقة تملك كل شيء وبجوارها طبقة لا تملــك شيئاً، بل الإسلام عدالة وكفاية وتعاون بين الجميع (الشرباصي، 1963، 211).

(2-3-1) الملكية العامة في الشريعة الإسلامية

هي التي يكون المالك لها مجموع الأمة دون النظر للإفراد بحيث يكون الانتفاع بالأموال التي تتعلق بها لهم جميعاً بدون أن يختص بها احد منهم (المصلح، 1982، 57). حيــث أن مثــل هذه الأموال لا يجوز تمليكها لفرد معين او مجموعة إفراد لان مصلحة الجميع تقتضي ذلــك. وفي الشريعة الإسلامية صور متعددة للملكية العامة التي لا يجوز فيها التملك الخاص.

(2-3-2-1) ملكية المرافق العامة

الشوارع والطرقات والسدود والمدارس والجسور والأراضي المتروكة حول القــرى تستعمل من قبل أهلها للرعي والحصاد وغيرها، مما لا يمكن أن يوفي نفعه إلا حيــث يكــون للمجتمع عامة، والتي تمنع طبيعتها التملك الفردي. قال أبو يوسف (الفــرات ودجلــة لجميــع المسلمين فهم فيها شركاء). وقال بن قدامة في المغنى (وما كان فــي الــشوارع والطرقــات والرحاب ما بين العمران فليس لأحد إحياؤه سواء كان واسعاً أو ضيقاً وسواء ضــيق علــى الناس أو لم يضيق لان ذلك يشترك فيه المسلمون وتتعلق به مصلحتهم فأشبه مساجدهم) وقــال في الهداية (لا يجوز إحياء ما قرب من العامة ويتــرك مرعــى لأهــل القريــة ومطروحــاً لحصائدهم لتحقيق حاجاتهم إليها فلا يكون مواتً لتعلق حقهم بــه بمنزلــة الطريــق والنهــر) (المصلح،1982، 62) و (العاني، 2000، 214-215).

(2-3-2-2) الثروات الطبيعية

وهي الثروة الطبيعية المحضة ولا دخل للجهد البشري في إنتاجها وإنما هي خلق الله سبحانه وتعالى – فقد خلقها الله – سبحانه وتعالى لتكون مهيأة بطبيعتها للانتفاع البشري سواء في الاستهلاك المباشر مثل مياه الأنهار وضوء الشمس ونور القمر أو في إنتاج ثروة أخرى مثل الأرض الخصبة الطبيعية أو الغابات الطبيعية أو الثروات الطبيعية- ويقول الرسول- صلى الله عليه وسلم- مشيراً إلى المبدأ الذي تخضع له ملكية مصادر الثروة الطبيعية " الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار" (عبد العزيز، بدون سنة، 53) .وذكر ثلاثة في الحديث للتمثيل لا للحصر، بدليل أن ثمة أكثر من رواية لهذا الحديث تذكر تلك الأمور أربعة- لا ثلاثة- منها الملح، بل أن الفقهاء انتقلوا بواسطة هذا الحديث إلى بحث ملكية المعادن. وهو- عليه السلام- اذ يمثل بهذه الأمور الثلاثة، لا ينظر إلى أعيانها، أي لا ينظر إلى الكلأ بعينه أو لا إلى الماء بعينه.. الخ. فالكلأ ليس شركة بين الناس، لأنه كلأ، بل لأنه يتضمن الخصائص التي ترشحه لوصف الملكية العامة وكذلك الماء والنار، أي أنهم أدركوا ان الرسول عليه الصلاة السلام حيث قال "الناس شركاء في النار" كان يعني مصادر الوقود، ولم يكن ينظر إلى النار بعينها، وكان ينظر في تلك المصادر أنها من صنع الله. ومن مرونة النظرة الحضارية في فقهه علية الصلاة و السلام، انه جعل الشركة في "النار" لا في "الحطب" ففي النار عموم، وفي الحطب خصوص، ولو جعل الشركة في "الحطب" بدل "النار" لجمد النص من أي مرونة، ولما كانت له تلك الدلالة الحضارية التي اتسعت بها كلمة النار، لكل مصادر الوقود (الخولى، 1987، 84-98) و (نور، 1975، 30).

أما المعادن هي الجواهر المستقرة في الأرض بخلق الله كالذهب والفضة والنحاس والحديد والبترول وهي قسمان ظاهرة وباطنة، يقول الأمام الشافعي (كل عين ظاهرة كنفط أو غاز أو كبريت أو مومياء أو حجارة ظاهرة كمومياء من غير ملك لأحد فليس لأحد أن يحتجزها دون غيره ولا لسلطان ان يمنعها لنفسه ولا لخاص من الناس لان كله ظاهر كالماء والكلأ والناس شركاء فيه).

وفي مذهب الإمام مالك (أن المعادن سائلة كانت أم جامدة كالنفط والذهب والفضة والنحاس وما إلى ذلك تعتبر ملكاً للأمة كلها ولو وجدت في ارض مملوكة ملكاً خاصاً لأنها ليست جزءاً من الأرض ولا من ما فيها). وفي هذا العصر الذي أصبحت فيه الثروة المعدنية فيه تحتل جانباً كبيراً من ثروة البلاد الإسلامية تظهر قوة المذهب المالكي المشهور وهو الذي

يوافق الحاجة في هذا الزمن مع كونه مأخوذاً من لب الفقه الإسلامي ويستند إلى سنة عمل النبي صلى الله عليه وسلم ويتفق ومبدأ التكامل الاجتماعي الإسلامي ومقدار العمل المبذول فيه. وعليه يصبح من حق الدولة ان تستثمر كل المعادن الموجودة في الدولة الإسلامية (المصلح، 1982، 64-67) و (حردان، 2000، 42).

(2-3-2-3) صور اخرى للملكية العامة*

أ- الحمى:- عبارة عن تخصيص قطعة ارض لا يملكها احد لمصلحة عامة كأن تكون مرعاً لأبل الصدقة وخيل الجهاد، وان الرسول صلى الله عليه وسلم قد أبطل حمى الجاهلية الذي كان يقوم على أساس الغلبة و القهر وقال"لا حمى إلا لله ورسوله" وانه قد حمى ارض البقيع بقرب المدينة لخيل المسلمين.

ب- الأراضي الموقوفة لمصلحة المسلمين:-أن الرسول صلى الله عليه وسلم وقف بعض الأرض التي غنمها ولم يقسمها، وذلك لينفق ريعها على أمور المسلمين. وكذلك فعل عمر (رضي الله عنه) بأرض السواد في العراق، فالأراضي التي فتحت عنوة وقفت على جماعة المسلمين تعتبر من الملكية العامة، وأما الوقف الخاص على الذرية أو الأقارب فأنه من الملكية الفردية.

جـ- الغنيمة قبل قسمتها فلا يجوز تخصيص بعضهم بها دون بعض (محمد، 1971، 193- 194) و (المصلح، 1982، 62-63).

وإزاء هذه الملكية العامة فأن للدولة في الإسلام يجب ان يكون هناك موقف وابرز **ما يستخلص من هذا الموقف ما يلي:-**

1. العمل على تنظيم إحياء موارد الثروة، باعتبار الأرض مصدرها كلها بالتوجه إلى أعمارها وترغيب الآخرين فيها لما له من اثر دنيوي خاص، ومثوبة عند الله "من أحيا أرضاً ميتة، فهي له، وله فيها اجر" وكذلك استرداد الأرض ممن احتجزوها أو قطعها ثم عطلها بدون أحياء".
2. إذا انتظم الناس في الانتفاع بما هو مباح لهم من المرافق والموارد على وجه صالح مأمون، فبها ونعمت..... وإلا كان عليها واجبان، الأول: التدخل بتقرير النظم والأحكام التي ترفع النزاع، والثاني: التدخل بما يجعل المرفق صحياً او سهل المنال او مؤدياً مهمته على نحو لا مشقة فيه.

---

* للمزيد ينظر: حردان، 1999، 33- 44

3. من المعلوم أن المال –بعد انتقاله من الله إلى الناس– هو مال الجماعة باعتبارهم أفراداً ذوي حقوق فيه.. وعلى هذا فمركز الدولة فيما تحت يدها من المال العام هو مركز "النائب عن الجماعة" لا مركز "النائب عن الله".. فأن الاستخلاف في ملك الله هو للجماعة باعتبارهم أفراداً مشتركين في مصالح واحدة روحية واقتصادية، ومقام الدولة في هذا المال باعتبارها نائبة أو ممثلة للجماعة هو مقام الخازن الذي يوجه ما تحت يده إلى ما للجماعة من حاجات ومصالح روحية ومادية.. أي ان لها وظيفتين:– أحداهما الخزانة والأخرى الإنفاق في مصالح الجماعة (الخولى، 1987، 101–103).
4. وباعتبار الدولة نائباً عن الجماعة فمن حق الدولة ان تتدخل في حالة سوء الاستخدام لحماية أموال المسلمين، ومن حالات سوء الاستخدام والإسراف واستناداً إلى قوله تعالى" **وَلاَ تُؤۡتُوا ٱلسُّفَهَاءَ أَمۡوَالَكُمُ... (5)**" سورة النساء، وكذلك السلوك الاجتماعي للمستخلف حيث ربط الإسلام بين السلوك الاجتماعي والتصرف الاقتصادي للمستخلف حيث أن على الإنسان ان ينظر الى عمله كجزء متكامل من عمل الآخرين بما يحقق المنفعة، أيضاً وللدولة الحق في التدخل في حالة تركز الثروة بأيدي قلة كما حدث ان قامت الدولة الإسلامية بانتزاع الأرض في الأندلس من ملاكها الكبار ووزعتها على الفلاحين ممن كانوا لا يملكون أرضاً.

ويمكن القول يمكن نزع الملكية إذا اقتضت مصلحة الجماعة ذلك والأصل في ذلك اخذ النبي "صلى الله عليه وسلم" المساحة التي كانت في المدينة في حجر أبو أيوب الأنصاري ليبني عليها البيت والمسجد، وأيضاً نظام الحمى الذي ذكر سابقاً ما هو الا برهان على جواز تدخل الدولة وتنزع حق الانتفاع والحيازة لصالح المجموع (العاني، 2000، 216).

مما سبق نستنتج أن الاقتصاد الإسلامي اجتماعي وعادل خلافاً للأنظمة الاقتصادية الأخرى التي ظهرت في ظلها ألازمات لان تعاليمه مستمدة من الشريعة حيث وضع شروط وضوابط لكل شيء ، فبالنسبة للملكية فأن للإسلام نظرة خاصة ينبغي على الدول الإسلامية ان تتقيد بها لأنها خير ما يرشدنا إلى ما فيه خير لهذه الأمة. حيث أن الدين الإسلامي العظيم المنصف وضع ضوابط الحياة، وأسباب التعاون وقواعد الاقتصاد ما يصلح أن يكون نعم المنار في الحياة ونعم المرشد إلى الطريق، ولأنه لينبغي لنا و نحن نحث خطانا في مجالاتنا الاقتصادية، وان نستلهم من شريعة الله الضوابط . حيث ان الدين الإسلامي اقر الملكية الخاصة ولكن لم يقرها مطلقة مع وجود بعض القيود عليها حيث انه لم يفعل مثلما فعلت الرأسمالية، وكذلك اقر أيضاً الملكية العامة ولكن ليس للدولة التدخل الكامل في كل شيء كما في الشيوعية، وإنما الإسلام وضع نظاماً تتوحد فيه الملكيتان من اجل تحقيق الصالح العام،

فأن الإسلام دين اشتراكي، واشتراكيته تختلف عن الاشتراكية الأخرى فقد قام ببناء اشـــتراكية فاضلة حيث أن الإسلام دعا إلى بذل الجهد في أعمال الخير والبر والتقوى والكثير من الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة تبين ذلك كقوله تعالى"إنما المؤمنون أخوة" أي أن المؤمنين أخـــوة بالإيمان حيث يدعو النص القرآني إلى مساعدة المؤمنين فيما بينهم، وكـــذلك مـــن الأحاديـــث الشريفة التي تدعو إلى هذا الشيء نفسه "المسلم اخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه، ومن تركـــه يجوع ويعرى، وهو قادر على أطعامه وكسوته فقد أسلمه"

لذلك فالإسلام دين معتدل منح الفرد حقه في الملكية الخاصة ولكنه وضع قيوداً علـــى هذا التملك بقصد الحفاظ على المصلحة العامة وعدم تجمع الثروة في أيدي قلة مـــن النـــاس، حتى ينال كل فرد نصيبه من ثروات الأمة.

أما بالنسبة للنظام المالي فقد شدد على تحريم الربا حيث رفض مبدأ أن المـــال يلـــد المال ، والعمل إلى دفعة للإنتاج عبر التحول إلى المشاريع إنتاجية، سواء من خلال مالكة ، ام عبر الشراكة مع أصحاب العقول والقدرات (نظام المضاربة).

أن مثل هكذا نظام قادر أن يحقق التنمية الاقتصادية والرفاه والخير للمجتمع وإفـــراده، لذلك نلاحظ أن الكثير من الدول الرأسمالية طالبت بتطبيق هذا الاقتصاد المنظم في ظل وجود أزمة مالية طالت الشركات والبنوك وأدت إلى كارثة اقتصادية واجتماعية لم يشهد لها العـــالم مثيل حيث أن ألاف الموظفين فقدوا أعمالهم والكثير فقدوا منازلهم نتيجة الرهون العقارية.

وبذلك فأن النظام المالي الإسلامي حقق نجاحاً في مواجهة ألازمة المالية العالمية مـــن خلال المصارف الإسلامية التي تحرم الربا وعدم اعتمادها على القروض المصرفية.

الاستنتاجات

بناءً على ما تقدم فقد توصل الباحثان إلى أهم الاستنتاجات التالية.

1. أن دور القطاع الخاص وأهميته كان يتردد في الاقتصاد بين الحين والأخر حسب الظروف التي يمر بها البلد، أما الخصخصة كمفهوم وسياسة اقتصادية حلول عقد الثمانينات ازداد الترويج لها مع حلول عقد الثمانينات من قبل نظريات جانب العرض في سبيل تمجيد دور القطاع الخاص والعودة إلى سياسة الحرية الاقتصادية.
2. أن للخصخصة أثار مختلفة فالبعض منها ايجابي والبعض منها سلبي، حيث كان لها تأثير واضح على جذب الاستثمار الأجنبي والادخار والدخل والثروة، أما على العمالة فقد زادت الخصخصة من البطالة بسبب تسريح الكثير من العمال.
3. هناك الكثير من الأسباب وراء نشوء الأزمة المالية العالمية، ولكن أهمها الربا والمضاربات الوهمية التي قامت بها المؤسسات المالية.
4. أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى إيقاف الكثير من برامج الخصخصة التي كانت تسعى الدول إلى تنفيذها.
5. أن خطة الإنقاذ الأمريكية والأوربية كانت عبارة عن تأميم للشركات المتعثرة، والدمج، ومنح المساعدات والقروض. وهذا يتنافى مع النظام الرأسمالي.
6. الدول التي نادت بالإصلاح في بداية الثمانيات وروجت لسياسة الخصخصة تقوم اليوم بتأميم الشركات ومنح القروض والتدخل برسيم سياسة الشركات وإدارة أعمالها والحصول على نسبة من أرباح الشركات التي تمنحها القروض.
7. أن الأزمة المالية العالمية كشفت عن ضعف النظم الاقتصادية الغربية ، وهذا ما دعى كثيراً من الكتّاب والمفكرين الغربيين إلى المطالبة بإيجاد نظام اقتصادي جديد لا تخترقه ألازمات
8. ان الدين الإسلامي اقر الملكية الخاصة ولكنه لم يقرها مطلقة وإنما اقرها مع وجود بعض القيود عليها حيث انه لم يفعل كما فعلت الرأسمالية، ولذلك اقر الملكية العامة ولكن ليس للدول التدخل الكامل في كل شيء كما في الشيوعية.
9. ان الاسلام وضع نظام تتوحد فيه الملكيتان من اجل تحقيق الصالح العام حيث ان الاسلام دين اشتراكي، ولكن الاشتراكية التي يطبقها الإسلام اشتراكية فاضلة تختلف عن الاخرى

النظام الاقتصادي الإسلامي قادر أن يحقق التنمية الاقتصادية والرفاه والخير للمجتمع وإفراده، لذلك فان الكثير من الدول الرأسمالية طالبت بتطبيق هذا الاقتصاد المنظم في ظل وجود أزمة مالية طالت الشركات والبنوك.

10. النظام المالي الإسلامي حقق نجاحاً في مواجهة ألازمة المالية العالمية من خلال المصارف الإسلامية التي تحرم الربا وعدم اعتمادها على القروض المصرفية.

التوصيات

بناءً على ما تقدم من استنتاجات فقد توصل الباحثان أهم التوصيات التالية.

1) أن للإسلام نظرة خاصة للملكية ينبغي على الدول الإسلامية التقيد بها لأنها خير ما يرشدنا إلى ما فيه خير الأمة.
2) على الدول وخاصة النامية منها عدم العمل بالأنظمة الاقتصادية المستوردة والعمل على إيجاد نظام اقتصادي يلاءم بيئتها الاقتصادية.
3) على الدول الإسلامية العمل بنظام الاقتصاد الإسلامي لأنه اجتماعي وعادل خلافاً للأنظمة الاقتصادية الأخرى التي ظهرت في ظلها ألازمات لان تعاليمه مستمدة من الشيعة حث وضع شروط وضوابط لكل شيء.
4) العمل على استيعاب البطالة الموجود وخاصة إنها بتزايد بسبب السياسات الخاطئة التي تنتجها الدول من خلال إنشاء مشاريع صغيرة لهم أو منح القروض لغرض القيام بعمل ما.
5) العمل على تشجيع المصارف الإسلامية لان قواعدها مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تحرم العمل بالربا والمضاربات الوهمية.

المصادر

أولاً:- المصادر العربية

ب -الكتب

1- حردان، طاهر حيدر، "الاقتصاد الإسلامي".الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل،1999.

2- الخولى، البهى، "الثروة في ظل الإسلام". الطبعة الثالثة، القاهرة، دار الاعتصام،1978.

3- الشرباصي، احمد، "الاسلام والاقتصاد". مصر، 1963..

4- الشمري، صادق راشد حسين، "أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية :أنشطتها ،التطلعات المستقبلية"،دار اليازوردي ،الأردن، 2008.

5- طاقة، محمد، "العولمة الاقتصادية". بغداد، 2001.

6- عبد العزيز، شعبان فهمي، "رأس المال في المذهب الاقتصادي للإسلام دراسة مقارنة". مصر، بدون سنة.

7- عثمان، سعيد عبد العزيز، "قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة دراسات نظرية- تطبيقية". مصر، الدار الجامعية، 2000.

8- علي، فايز محمد، "الشركات الرأسمالية الاحتكارية". بغداد، دار الحرية للطباعة، 1979.

9- قحف، منذر، "السياسات المالية ودورها وضبطها في الاقتصاد الإسلامي". سوريا، الدار الجامعية، 1999.

10- قحف، محمد منذر،"الاقتصاد الإسلامي "، الطبعة الثانية، دار القلم، الكويت ،1981.

11- الكفراوي ،عوف محمود،"النقود والمصارف في النظام الإسلامي "،دار الجامعات ،مصر، 1987.

12- محمد، محمد عبد الجواد، "ملكية الأراضي في الإسلام تحديد الملكية والتأميم". الإسكندرية، دار المعارف، 1971.

13- المصلح، عبد الله، "الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية ومقارنتها بالاتجاهات المعاصرة". القاهرة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1982.

14- النجفي، سالم توفيق، "سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي". بغداد، بيت الحكمة، 2002.

15- نور، محمد محمود، "حول النظام المالي في الإسلام". القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1975.

16- هانكي، ستيف.. هـ، "في الشرق والغرب تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص.. والتنمية الاقتصادية". ترجمة محمد مصطفى غنيم، الطبعة الاولى، بيروت، دار الشرق، 1990.

جـ- الدوريات والمؤتمرات وتقارير اللجان الدولية

1- الاطرش، محمد، "البيريسترديكا والاشتراكية والرأسمالية". مجلة المستقبل العربي، السنة 12، العدد 179، 1989.

2- ال ياسين ،محمد محمد حسن،"التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع، 2001.

3- حويش، عصام رشيد، " دور الجهاز المصرفي في عمليات الخصخصة". من بحوث الندوة الاقتصادية في مجال التخصيصية التي نظمتها جمعية الاقتصاديين العراقيين بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، **1994.**

4- الرومي، نواف، "ما هو الخيار الافضل في سياسات الخوصصة في الاقطار العربية خوصصة هيكلية ام خوصصة تلقائية". من بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط المقامة في الجزائر منشور في كتاب "الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ". بيروت، 1999.

5- الشمري ، محمد نوري والمهداوي ، وفاء ، " تقويم الخصخصة في البلدان النامية مع التركيز على قطاع الخدمات في العراق ".من بحوث الندوة الاقتصادية في مجال التخصيصية التي نظمتها جمعية الاقتصاديين العراقيين بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1994.

6- طاقة،محمد،"الخصخصة بين القبول الفكري والتبني الذرائعي".من بحوث الندوة الاقتصادية في مجال التخصيصية التي نظمتها جمعية الاقتصاديين العراقيين بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،1994.

7- غافل، سالم، "الخصخصة في البلدان العالم الثالث". مجلة القادسية، المجلد 3، العدد3، 1998.

8- العاني، تقي عبد سالم، "الإسلام والمشكلة الاقتصادية" . مجلة الدراسات الاقتصادية، السنة 2، العدد 1، ربيع 2000.

9- العاني،تقي عبد سالم ، "التخصصية في القطاع التجاري العراقي أسبابها وأثارها". مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 17، اذار 1995.

10- العاني، ثائر محمود رشيد، "نقل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص من المنظورين الوضعي الإسلامي". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 4، 2001.

11- العبد الله، مصطفى محمد، "تصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية". من بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط المقامة في الجزائر منشور في كتاب "الاصطلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ". بيروت، 1999.

12- عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى، "التحول الى القطاع الخاص (الخصخصة) مع الاشارة الى برنامج التحول الى القطاع الخاص في الصناعات التحويلية في العراق". مجلة تنمية الرافدين، المجلد 23، العدد 64، 2001.

13- عيسى، نجيب،"الخصخصة في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ذات الاقتصاد المتنوع". من بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط المقامة في الجزائر منشور في كتاب "الاصطلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ". بيروت، 1999.

14- فرحات، محمد يوسف، "الخلفية السياسية لخصخصة القطاع العام". الدراسات الاقتصادية،السنة 5، العدد17، 2003.

15- القريشي، محمد صالح، "التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص بين الاداء التنموي ومنطق صندوق النقد الدولي". مجلة الاقتصادي، نيسان، 1999.

16- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) "تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا". الامم المتحدة، نيويورك، 1999.

17- معروف، هوشيار، "الخصخصة وكفاءة المنشات الصناعية (مع التركيز على العراق)". من بحوث الندوة الاقتصادية في مجال التخصيصية التي نظمتها جمعية الاقتصاديين العراقيين بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1994.

18- منصور، احمد ابراهيم، "اشكالية الملكية الزراعية- دولة المماليك الشراكسة حالة دراسية من خلال فكر المقريزي". مجلة الدراسات الاقتصادية، السنة2، العدد4، كانون الأول 2000.

19- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال الخصخصة". الامم المتحدة، نيويورك، 1993.

د- الاطاريح والرسائل الجامعية

1- البارودي، شيرين بدري توفيق، "تقويم عملية نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص في البلدان النامية مع اشارة خاصة الى العراق". ماجستير اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،2003.

2- السامرائي، هناء عبد الغفار،"التخصصية والتنمية الاقتصادية تجارب عالمية مختارة مع اشارة خاصة الى تجربة العراق". ماجستير اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1994.

3- السياني، محمد احمد،"التقويم المحاسبي للمنشات المطلوب تحويلها الى القطاع الخاص". ماجستير محاسبة، جامعة بغداد، 1998.

4- عثمان، فاضل نبي، "التكاليف والمنافع الاجتماعية لعمليات الخصخصة دراسة محاسبية للتجارب الدولية وامكانيات تطبيقها في الاقليم". دكتوراه محاسبة، جامعة صلاح الدين- اربيل، 2003.

5- نواري، علاوي، "خوصصة المؤسسة العامة الجزائرية 'دراسة تحليلية في الأسباب والأساليب والآثار". ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2001.

هـ - مصادر الإنترنت

1. أبو دهيم ، أيمن عمران،"خطة الإنقاذ الأمريكية وجهة نظر محاسبية"، 2008.
http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=174932&pg=25

2. احمد، هبة احمد حسن، "الأزمة المالية العالمية"،2009.
http://pathways.cu.edu.eg/news/news/uf/27750

3. بلبع ، محمد عيد ،"ألازمة المالية العالمية(التحديات ...وفرص الحلول)" 2009.
http://www.wostelbalad.com/index.php?option=com_content&view=a

4. البنك الدولي،" الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تتصدى لانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاق النمو في الاقتصادات الضعيفة"،2009
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22032787~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

5. الجزيرة،" خطة الإنقاذ المالي الأمريكية"، الاقتصاد والإعمال"،10/3 /2008
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2E082439-14B0-4925-A1C2-BEC578658DA6.htm

6. الجزيرة،"ما ألازمة المالية؟"، الاقتصاد والأعمال"،10/4/ 2008
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DFE77E7E-EC1A-4D4C-A1A1-6CE0A5B01601.htm
7. الجهنمي، علي بن طلال،" أسباب الأزمة كثيرة"،2008.
http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1433.htm
8. الجهنمي،علي بن طلال،"تشويه الأسواق المالية"، 2008.
http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1402.htm
9. حسين، خليل،" أسباب ألازمات المالية وسياسات مواجهتها "، الخليج الاقتصادي الإماراتية، 2008.
http://vb.sonasop.com/t11387.html
10. الخزرجى، ثريا،"ألازمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية– جامعة الإسراء/ الأردن ،حول ألازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، المنعقد في 28– 29/4/2009
http://www.jps-dir.net/Forum/forum_posts.asp?TID=5485
11. دحلان، عبدالله صادق،" العمالة العربية تواجه الأزمة المالية"، جريدة الوطن،2009.
http://www.alwatan.com.sa/NEWS/writerdetail.asp?issueno=3117&id=10425&Rname=48

12. الدريعي، أسامة،" هل المستقبل للمؤسسات المالية الإسلامية"، 2008.
http://www.siironline.org/alabwab/hewarat(06)/078.htm
13. الرئيسي، حسن جمعة،"الاقتصاد الاسلامي افضل نظام لتجنب الازمات"، 2008.
http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1387.htm
14. السلطان، عبد الرحمن محمد،" انه الركود الاقتصادي القادم"، 2008.
http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1289.htm
15. السعدي،ابراهيم خليل حيدر،"اثر الانهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية– جامعة الإسراء/ الأردن ،حول ألازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، المنعقد في 28– 2009/4/29
http://www.jps-dir.net/Forum/forum_posts.asp?TID=5485
16. السلمي،عبد الرحيم بن صمايل،" الدلالات الفكرية للازمة المالية العالمية"، 2008.
http://www.saaid.net/arabic/214.htm
17. الشيخ، ماجد،"في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ... مأزق الرأسمالية المالية ... ابتداع حلول لمشكلة الفقر"،2008.

http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1407.htm

18. قمبر، خالد،" لازمة المالية اختبار صعب .. فكيف سيتم مواجهتها .؟؟؟!!"،2009.
http://www.khalidbahrain.com/blog/?p=569

19. قويدر ، إبراهيم، " ألازمة الاقتصادية والعمالة العربية"، 2009.
http://www.libya-alyoum.com/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=22845&NrIssue=1&NrSection=14

20. قرم ،جورج، "الخصخصة والأمن الاجتماعي"، 2004
40. Shtml.http://georgescorm.om/ar/articles/articledetail/articale

21. فتحي، محمد،" ألازمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري"،2009.
http://www.arabrenewal.org/articles/25553/1/CaUNE-aeEICUiCE-CaCOaE-CaaCaiE-CaUCaaiE/OYIE1.html

22. العريان،عصام،"الآثار السياسية للكارثة الاقتصادية الأمريكية"، 2008.
http://www.saaid.net/arabic/214.htm

23. علوش، إبراهيم،" نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية"،2008.
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/630.htm

24. الغزالي،عبد الحميد،"الأزمة المالية العالمية : التشخيص والمخرج"،2008.
http://www.baghdadch.tv/rep-azmamaila.htm

25. الغزالي،عبد الحميد،"حقيقة الأزمة المالية العالمية"،2008.
http://www.saaid.net/arabic/214.htm

26. غنيم، ايمن، " أدارة ألازمات مفهوم وتطبيق"، 2007.
http://www.wpvschool.com/forums/showthread.php?t=2063

27. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(UNCTAD)**،" تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008، 2008
http://www.unctad.org/ar/docs/wir2008overview_ar.pdf

28. المتوكل، مصطفى حسين، "الخصخصة خلق أفاق جديدة أمام القطاع الخاص" مجلة المعلومات، العدد الثاني، 2001.
Http://www.nicgov.ye/site%20contants/about%2onic/activities/magazines/information-2/khaskhasaa.htm

29. المطارنة، بشار و الصافي، وليد،" الاقتصاد الاسلامي في مواجهة الازمة المالية العالمية بين النظرية والتطبيق"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية– جامعة الإسراء/ الأردن ،حول ألازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، المنعقد في 28– 2009/4/29
http://www.jps-dir.net/Forum/forum_posts.asp?TID=5485

30. موسى، نائل، "الخصخصة تفاحة الأغنياء وحنطة الفقراء"، 2004

15-1-1001 http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namea marajaat.asp

31. المشاط،عبد المنعم،" الشفافية والإفصاح في الأزمة الماليـة والاقتـصادية العالميـة وتأثيرها على مصر" ،2009 .
http://www.aman-palestine.org/.../PrivateSector/FinancialCrisesEgyptMashat.doc

32.

33. نبيل، أسامة،"ألازمة المالية...من يدفع الفاتورة امريكا ام العرب؟"، 2008
http://www.saaid.net/arabic/214.htm

34. نعوش، صباح،" خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي"، الجزيـرة، 2008.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm

35. الناصر،لاحم ،" تأثير أزمة الرهن العقاري على الـصيرفة الإسـلامية "، الأسـواق العربية 2009

36. يوسف، عدنان احمد،"ألازمة المالية والمعايير المحاسبية"، الشرق القطرية، 2009.
http://www.argaam.com/Portal/Content/ArticleDetail.aspx?articleld=1029

37. يوسف، محمد،" لأزمة المالية العالمية تداعياتها ومخاطرها"،2009.
www.aleqtisadi.net/mohamed_uosef21-01-2009.doc

38. الهدلة، رغد صالح،"ألازمة المالية ..مفهومها، أسبابها، أدارتهـا وأدواتهـا" ، جريـدة الاتحاد،2005.
http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=45665

39. " الاقتصادات الناشئة تعاني من تباطؤ الاستثمار الأجنبي"، الرؤية الاقتصادية، 2009
http://www.alrroya.com/node/19231

40. الأزمة المالية ترسم صورة قاتمة للنمو الاقتصادي العالمي"، 2008".
http://arabic.cri.cn/361/2008/12/12/82s108480.htm

31. "دراسة حول ألازمة المالية العالمية والعمالة المهاجرة"، جريدة الوطن،2009.
http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=16442&subcategoryid=260&categoryid=36

32. السياسات الواجب اتخاذها لمراجعة مشكلة البطالة
303/10pin/3HTMLhttp://www.allayam.co.ae/emirates/issue-

ثانياً:- المصادر الأجنبية

a. Books

1. Graftiths, Alan and Wall, Stuart, "Applied Economics an Introductory Course".7th edition, New York, Addisonwesley longman Inc., 1998.

B- Conference and Researches

1. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), " Survey of Economic Social Developments in the ESCWA region 1995- part two Privatization in the ESCWA region" .United Nations, New York, 1997.

2.Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), " Survey Economic and Social Developments in the (ESCWA) region 2000-2001". United Nations, New York, 2002

3.United Nation Conference On Trade And Development (UNCTAD) "Comparative Experiences with Privatization ". United Nations, New York and Geneva, 1995.